آليات الحماية المجتمعية بالمنظمات الدولية لمواجهة مشكلات اللاجئين بالمجتمع المصري

إعداد

دكتور / أحمد عبد العليم احمد الاتربي

مدرس تنظيم المجتمع بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بكفرالشيخ

ملخص الدراسة

تمثلت مشكلة الدراسة الحالية في تحديد آليات الحماية المجتمعية بالمنظمات الدولية لمواجهة مشكلات اللاجئين بالمجتمع المصري. وتحددت أهداف الدراسة في الآتي:

1- تحديد المشكلات الاجتماعية والاقتصادية والنفسية التى تواجه اللاجئين فى المجتمع المصرى لتحقيق الحماية المجتمعية لديهم .

2- تحديد احتياجات اللاجئين فى المجتمع المصرى لتحقيق الحماية المجتمعية لديهم.

3- تحديد الصعوبات التى تعوق اللاجئين التى تعوق تحقيق الحماية المجتمعية للاجئين فى المجتمع المصرى .

4- تقديم عدد من المقترحات لمواجهة المعوقات التى تعوق تحقيق الحماية المجتمعية للاجئين فى المجتمع المصرى.

أهم نتائج الدراسة : تم الإجابة عن جميع تساؤلات الدراسة ، وأهمها تحديد بعض آليات الحماية المجتمعية بالمنظمات الدولية لمواجهة مشكلات اللاجئينن بالمجتمع المصري.

ومن توصيات / مقترحات الدراسة :

1- أهمية استخدام مهارة اللوبى لدعم قضايا اللاجئين.

2- ضرورة ممارسة الضغط على المسئولين لتوفير الدعم اللازم.

3- أهمية تنظيم الدورات التدريبية المتخصصة لرفع كفاءة الأخصائيين الاجتماعيين بالمؤسسة.

4- أهمية الاستعانة بمتخصصين ذوى خبرة فى ممارسة برامج جماعات اللاجئين.

كلمات مفتاحية :

الخدمة الاجتماعية الدولية ، المنظمات الدولية ، اللاجئون ، الحماية.

Community organization Lecturer at the Higher Institute of Social Work, Kafr El Sheikh

The problem of the current study was to define the mechanisms of community protection in international organizations to confront the refugees problems in the Egyptian society. The aims of the study were defined as follows:

1- Identifying the social, economic and psychological problems that refugees face in the Egyptian society to achieve their societal protection .
2- Determining the needs of refugees in the Egyptian society to achieve their societal protection.
3- Identifying the difficulties hindering the refugees that hinder achieving societal protection for refugees in the Egyptian society.
4- Presenting a number of recommendations to confront the obstacles that hinder achieving societal protection for refugees in the Egyptian society.

The most important results of the study: all the study questions were answered, the most important of which was the identification of some community protection mechanisms in international organizations to confront the refugees problems in the Egyptian society.

Among the recommendations of the study:

1- The importance of using the lobby's skill to support refugee issues.
2- The necessity to exert pressure on officials to provide the necessary support.
3- The importance of organizing specialized training courses to raise the efficiency of social workers in the institution.
4- The importance of seeking assistance from specialists with experience in practicing refugee groups' programs.

Key words:
International social work, international organizations, refugees, protection.

مقدمة :

يمكن اعتبار البداية الحقيقة لاهتمام المجتمع الدولي بمشكلة اللاجئين بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى، إلا أنه لم يفلح في إيجاد سياسة قوية وفعالة لصالح اللاجئين إلا بعد الحرب العالمية الثانية، عندما أحست الدول أن مشكلة اللاجئين أصبحت مصدراً لقلق المجتمع الدولي، وتهدد أمنه واستقراره.[1]

وهنا نجد أن أعداد اللاجئين قد زادت في الآونة الأخيرة على مستوى العالم، ونجد أن تعدد حاجات اللاجئين من حاجات اجتماعية ممثلة في علاقاتهم الاجتماعية وحاجات اقتصادية لتوفير الدخل المناسب لإمكانياتهم وحاجات صحية وحاجات نفسية للإعداد للتوافق مع بلد اللجوء، والملاحظ بأنه تختلف حاجات اللاجئين من لاجئ لآخر، ومن ثم لابد من تهيئة المناخ الملائم للتعامل مع هذه المتغيرات حتي يمكن تدعم قدرات اللاجئ وتحقيق الحماية لهم.[2]

لقد تزايدت أعداد اللاجئين تزايداً مستمراً واسعاً حتى شمل ذلك جميع أرجاء العالم. وفي ضوء ازدياد الاهتمام العالمي باللاجئين وزيادة أعداد المنظمات الدولية العاملة في مجال الحماية الدولية للاجئين، وكذلك البحوث والدراسات، أصبحت الخدمة الاجتماعية الدولية Internationa Social Work مطلباً ضرورياً وهاماً لفاعلية ممارسة الخدمة الاجتماعية مع القضايا والمشكلات الدولية التي أفرزها المجتمع الدولي المتغير اليوم، مما يتوقع فاعلية أكثر للخدمة الاجتماعية الدولية التي توجد طالما توجد رعاية اجتماعية دولية ومشكلات عالمية للإنسانية ومنظمات دولية.[3]

وتجدر الإشارة إلى أن عدد اللاجئين الذين يستوفون معايير الضعف المحدود والمؤهلين فقط لإعادة التوطين يشكلون أقل من عُشر عدد السكان اللاجئين في العالم، في حين تعتبر تلبية احتياجات إعادة التوطين يشكل خطوة هامة يجب اتخاذها، علماً بأن ذلك سوف يخفف من معاناة اللاجئين الذين يعيشون في ظل أوضاع لا يمكن تحملها في بلدان تكتظ بأعداد كبيرة من اللاجئين.[4]

ويمكن القول بأن قضية اللجوء تمثل أخطر الإشكاليات الرئيسية في المنطقة العربية عند انتشار النزاعات المسلحة الداخلية والدولية، وتتصدر المنطقة المشهد الرئيسي للاجئين على مستوى العالم، وتحتل بلدان عربية مواقع بارزة في قائمة الدول العشر الأولى والمصدرة للاجئين، وهي: سوريا التي تحتل المركز الأول، والصومال التي تحتل المركز الثالث، والسودان التي تحتل المركز الرابع، وذلك طبقاً لمصادر المفوضية السامية لشئون اللاجئين، حيث يبلغ عدد اللاجئين

من سوريا ثلاث ملايين لاجئ من السودان 300 و670 لاجئ، ولا تمثل هذه الأرقام العدد الحقيقي للاجئين، هذا وأصبح عدد النازحين في سوريا يمثل 40% من سكان سورياً ، وهذا الرقم يمثل أكبر نسبة في الإقليم.[5]

إن الوعي بمسئولية المجتمع الدولي لتوفير الحماية الدولية للاجئين وإيجاد حلول لمشكلاتهم يرجع إلى عهد عصبة الأمم بتعيين أول مفوض سامي للاجئين سنة 1921 ثم إنشاء المنظمة الدولية للاجئين عقب الحرب العالمية الثانية.[6]

ونجد أن اللاجئين يضطرون للتعامل مع درجات مختلفة من اعتناق القومية منذ لحظة هروبهم من مناطقهم الأصلية إلى لحظة وصولهم إلى بلدان اللجوء، ويستمر ذلك مع محاولاتهم لإعادة التوطين والاندماج، على عكس ما يطرح من كون قضية اللاجئين قضية إنسانية، حيث يتم تناولها في العلاقات الدولية من منظور قانوني وإنساني، فإن الجوانب السياسية تظل مسيطرة عليها بشكل لافت، وفي القلب منها مسألة القومية.[7]

كما تحظى حقوق اللاجئين وطالبي اللجوء بحماية المعاهدات الأخرى من بينها اتفاقية مناهضة التعذيب واتفاقية حقوق الطفل، واتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.[8]

وحق اللاجئون بالعودة إلى أراضيهم مدعوماً إنسانياً وقانونياً من خلال كافة القرارات والتوصيات الصادرة من جميع مكونات القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني، الأمر الذي يوجب الالتزام لجميع الأطراف المعنية بقضية اللاجئين، كذلك إن عدم الاهتمام بقضية اللاجئين ستبقي مسيرة السلام على فوهة البركان.[9]

فالخدمة الاجتماعية الدولية تستخدم المنظمات الدولية بهدف التعاون بين الدول لنقل الأساليب والمعارف عن الخدمة الاجتماعية فيما بينهم، وتركز جهود هذه المنظمات على تدعيم الأخصائيين الاجتماعيين لضمان إشباع الحاجات الاجتماعية، مع التركيز أيضاً على تبادل الجهود والمعلومات والأساليب الفعالة بين الدول، ومن أمثلة هذه المنظمات اليونيسيف Unicefe- منظمة العمل الدولية ILO- اليونسكو Unesco- منظمة الصحة العالمية WHO.[10]

وتمثل الخدمة الاجتماعية الدولية الجهود والخدمات الأساسية التي تقدم بطرق علمية لإشباع حاجات الرعاية الاجتماعية من منظور دولي. أيضا الخدمة الاجتماعية الدولية تعني ممارسة الخدمة الاجتماعية علي المستوي الدولي على اعتبار أن هناك قضايا عالمية في طبيعتها تحتاج إلى تدخل عالمي- حماية اللاجئين- لاتخاذ إجراءات دولية بشأنها.[11]

لذا يرى الباحث أن الاهتمام الدولي بشئون اللاجئين دفع الدول إلى التعاون لمواجهة مشكلة

اللاجئين وتكريس الجهود المناسبة من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات والمواثيق الدولية لتحديد المركز القانوني للاجئي وإقرار المبادئ الأساسية التي يتمتع بها هؤلاء في مواجهة دول الملجأ والآليات الواجب إتباعها لحماية اللاجئين.

وفي حدود علم الباحث لم يجد دراسة في تنظيم المجتمع اهتمت بموضوع استخدام آليات المنظمات الدولية في مجال حماية اللاجئين بالمجتمع المصري. لذلك سيتم في الدراسة الحالية تسليط الضوء على تأسيس المفوضية السامية بالقاهرة وطبيعة عملها وعلى الشراكة مع المنظمات الأخرى الحكومية وغير الحكومية والتحديات التي تواجهها ، موضحاً دور المفوضية في حماية اللاجئين كمنظومة دولية، ودور آليات المنظمات الدولية في تفعيل حماية اللاجئين بالمجتمع المصري.

وعموماً فإن المنظم الاجتماعي الذي يمارس عمله بالمنظمات الدولية يحتاج إلى الإلمام بالمشكلات الاجتماعية العالمية وإدراك أبعادها وتحديدها ومعرفة تأثيرها على مجتمعه، فعلى المنظم الاجتماعي أن يسعى إلى إيجاد أو تفعيل أو الانضمام إلى شبكة من المنظمات التي تعمل في مجال اهتمام منظمته سواء كانت هذه المنظمات محلية أو إقليمية أو دولية.[12]

ويجب أن يكون للمنظم الاجتماعي لديه القدرة على الممارسة الدولية والتي تركز على عدة أبعاد منها:

1- الممارسة الدولية المرتبطة بالممارسة المحلية، حيث يوجد العديد من الممارسات الوطنية المرتبطة بنظريتها الدولية.
2- تشجيع الممارسين المهنيين على التبادل المهني حول العالم وفي مختلف المستويات.
3- المشاركة في وضع سياسات للرعاية الاجتماعية الدولية وتنفيذها لحماية الحقوق الإنسانية وتعزيز الرفاهية الاجتماعية للإنسانية.[13]

دراسة تقدير الموقف:

قام الباحث بإجراء دراسة تقدير الموقف للوقوف على دور المفوضية السامية لشئون اللاجئين بالإسكندرية، كأحد المنظمات الدولية عاملة في مجال حماية اللاجئين، وكان هدف هذه الدراسة:

1- التعرف على الجهود التي تبذلها المفوضية السامية لتحقيق أهدافها في مجال حماية اللاجئين "أهداف برامج المنظمات الدولية".
2- التعرف على علاقة المنظمة الدولية بمنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حماية

اللاجئين.

3- التعرف على الصعوبات التي تواجها كمنظمة دولية في تحقيق أهدافها.

4- التعرف على حاجة المنظمة للدور الفعلي لإسهامات طريقة تنظيم المجتمع في تفعيل دور المنظمة في مجال حماية اللاجئين للتصدي لمشكلات رفع وتطوير مستوى خدماتها.

وقد اعتمد الباحث في إجراء تلك الدراسة على:

5- المقابلات مع أعضاء مجلس إدارة المنظمة والعاملين بالمنظمة في مجال حماية اللاجئين وعددهم 3 عضو.

6- استمارة مقابلة مع أعضاء مجلس إدارة العاملين بالمنظمة.

نتائج دراسة تقدير الموقف:

أسفرت نتائج دراسة تقدير الموقف عن أن 95% من أعضاء المنظمة وعددهم 30 عضو بالمفوضية السامية لشئون اللاجئين أقروا أن هدف تفعيل دور طريقة تنظيم المجتمع في المنظمات الدولية العاملة في مجال حماية اللاجئين والسعي إلى تحديد طبيعة المعوقات التي تواجه الممارسة المهنية لطريقة تنظيم المجتمع في المنظمات الدولية العاملة في مجال حماية اللاجئين سواء كانت معوقات تنظيمية أو إدارية أو معوقات تنسيقية أو معوقات خاصة بطريقة العمل داخل المنظمات الدولية العاملة في مجال حماية اللاجئين.

أيضا من نتائج دراسة تقدير الموقف:

1- ضعف مهارات المنظم الاجتماعي في العمل في المنظمات الدولية.

2- عدم وضوح المعطيات النظرية لتنظيم المجتمع في تلك المنظمات.

3- ضعف الاستفادة من عملية التنسيق بين البرامج المقدمة.

4- عدم وجود قنوات اتصال للتنسيق بين المفوضية السامية اللاجئين ومنظمات المجتمع المدني العاملة في مجال حماية اللاجئين بنسبة 80%.

5- حاجة المفوضية السامية لشئون اللاجئين كمنظمة دولية ومنظمات المجتمع العلمي ركنان أساسيان لمنظومة تفعيل آليات حماية اللاجئين.

وقد استفاد الباحث من دراسة تقدير الموقف في: صياغة مشكلة الدراسة ، وتحديد أهداف الدراسة وتساؤلاتها ، وتحديد أهمية الدراسة ، وتحديد منهجية الدراسة.

إن الهدف الرئيسي لحماية اللاجئين يرتكز على توفير الحياة الكريمة للاجئين يرتكز على توفير الحياة الكريمة للاجئين وخلق الظروف الملائمة لكي يتمكن المضطهدون من ممارسة

الحق في اللجوء وإيجاد ملاذ آمن في دولة أخرى، وهذا ما أكدت عليه الدراسة الحالية موضحاً آليات المنظمات الدولية بالإسكندرية من خلال المفوضية السامية كمنظمات دولية في التصدي لقضايا حماية اللاجئين من خلال تطبيق الاتفاقيات الدولية الخاصة بأوضاع اللاجئين للوقوف على آليات تلك المنظمات الدولية في تفعيل حماية اللاجئين بالمجتمع المصري.

وترى الدراسة الحالية أن إيجاد بنية آمنة تنمي قدرات اللاجئين من خلال ضمان التشريعات والسياسات والبرامج التي تعني بالنواحي الإغاثية والاجتماعية والصحية والتعليمية وتوفير الحياة الآمنة وتنمية القدرات والحماية والعدالة الاجتماعية والرفاهية لجميع اللاجئين في الظروف الصعبة وحمايتهم من جميع أنواع الإساءة والعمل على توفير الحياة الآمنة، من خلال ضمان بيئة سليمة والعمل على تحقيق نتائج إيجابية على مستوى الأسرة والمجتمع ككل من خلال تطبيق حق التعليم وحق الرعاية الطبية.

مشكلة الدراسة :

نظراً لأهمية قضية اللاجئين في المجتمع المعاصر، وكذلك أهمية دور المنظمات الدولية في توفير الحماية الدولية للاجئين وحركات اللجوء المستمرة تجاه الظاهرة. تناولت الدراسة الحالية موضوع "إسهامات المنظمات الدولية في تفعيل آليات حماية اللاجئين بالمجتمع المصري"، وسوف تعالج الدراسة قضية حماية اللاجئين من منظور طريقة تنظيم المجتمع، من خلال تناولها إسهامات المنظمات الدولية.. مع توضيح آليات حماية اللاجئين من خلال دور مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، كمنظمة دولية، وتوفير الحماية للاجئين.

كما سيتم إلقاء الضوء علي إسهامات المنظمات الدولية في تفعيل آليات الحماية للاجئين في المجتمع المصري حجر الزاوية في التصدي للمشكلات التي تواجه اللاجئين بالمجتمع المصري من وجهة نظر الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة لتحقيق أهداف المنظمات الدولية في مجال حماية اللاجئين.

في ضوء ما سبق يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية في تحديد آليات الحماية المجتمعية بالمنظمات الدولية لمواجهة مشكلات اللاجئين بالمجتمع المصري.

أهداف الدراسة:

1- تحديد المشكلات الاجتماعية التى تواجه اللاجئين فى المجتمع المصرى لتحقيق الحماية المجتمعية لديهم .

2- تحديد المشكلات الاقتصادية التى تواجه اللاجئين فى المجتمع المصرى لتحقيق الحماية

المجتمعية لديهم .

3- تحديد المشكلات النفسية التى تواجه اللاجئين فى المجتمع المصرى لتحقيق الحماية المجتمعية لديهم .

4- تحديد احتياجات اللاجئين فى المجتمع المصرى لتحقيق الحماية المجتمعية لديهم.

5- تحديد الصعوبات التى تعوق اللاجئين التى تعوق تحقيق الحماية المجتمعية للاجئين فى المجتمع المصرى .

6- تقديم بعض المقترحات لمواجهة المعوقات التى تعوق تحقيق الحماية المجتمعية للاجئين فى المجتمع المصرى .

أهمية الدراسة:

1- نظراً لأهمية قضية اللاجئين في المجتمع المعاصر، وكذلك أهمية دور المنظمات الدولية في توفير الحماية الدولية للاجئين وحركات اللجوء المستحدثة تجاه جمهورية مصر العربية.

2- على المجتمع الدولي تسهيل عمل المنظمات التي تهدف لحماية اللاجئين وإزالة العوائق من خلال التزام دولي، لإيجاد الحلول لهذه المشاكل، والعمل على تشجيع الدول والمنظمات على التعاون مع مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين لجعل دورها فعالاً أكثر في حماية اللاجئين.

3- أن الهدف الرئيسي لحماية اللاجئين يرتكز على توفير الحياة الكريمة للاجئين وخلق الظروف الملائمة لكي يتمكن المضطهدون من ممارسة الحق في اللجوء وإيجاد ملاذ آمن في دولة أخرى، وهذا ما أكد عليه المجتمع الدولي الذي أخذ بدوره في التصدي لقضايا حماية اللاجئين من خلال الاتفاقيات الدولية الخاصة بأوضاع اللاجئين.

4- تزايد الاهتمام الدولي بقضايا اللاجئين في نطاق العلاقات الدولية نتيجة لتفاقم وبروز مشكلة اللاجئين بدرجة كبيرة مع تزايد المنازعات الداخلية والدولية.

5- إيمان طريقة تنظيم المجتمع بضرورة التعامل مع الكيانات الكبيرة والتنظيمات الاجتماعية الدولية باعتبارها ظاهرة عالمية لا يجب أن تهمل أو تهميش خاصة إذا ما توفر في هذه التنظيمات الدولية العنصر المهني القادر على استخدام معارف ومهارات الخدمة الاجتماعية الدولية لخدمة المجتمع.

6- إن التوصيف المهني لطبيعة الدور المهني الواقعي الذي يقوم به المنظم الاجتماعي بالمنظمات الدولية يمكن أن يساهم في تطوير الممارسة المهنية ، وتعديل وتغيير أو تبني كل ما يلزم لمزيد من النجاح لطريقة تنظيم المجتمع وتحقيق أهدافها المهنية بهذا المجال.

تساؤلات الدراسة:

1- هل إسهامات المنظمات الدولية في تفعيل آليات حماية اللاجئين في المجتمع المصري كافية ؟

2- ما المشكلات الاجتماعية التى تواجه اللاجئين فى المجتمع المصرى لتحقيق الحماية المجتمعية لديهم ؟.

3- ما المشكلات الاقتصادية التى تواجه اللاجئين فى المجتمع المصرى لتحقيق الحماية المجتمعية لديهم ؟.

4- ما المشكلات النفسية التى تواجه اللاجئين فى المجتمع المصرى لتحقيق الحماية المجتمعية لديهم ؟.

5- ما احتياجات اللاجئين فى المجتمع المصرى لتحقيق الحماية الاجتماعية لديهم ؟.

6- ما الصعوبات التى تعوق اللاجئين التى تعوق تحقيق الحماية المجتمعية للاجئين فى المجتمع المصرى ؟.

7- ما المقترحات لمواجهة المعوقات التى تعوق تحقيق الحماية المجتمعية للاجئين فى المجتمع المصرى ؟.

الدراسات والبحوث السابقة:

1-دراسة Cesc- Haikeck (1997): توصلت هذه الدراسة إلى توفير أساس وتسهيل تطوير الاستراتيجيات والبرامج استناداً إلى تجارب الحياة الفعلية لأسر اللاجئين وإلى الاحتياجات والموارد الحياتية، كما أظهرت نتائج الدراسة أن تأثير الحرب والاضطهاد السياسي وهروب اللاجئين وتجربة إعادة التوطين تجسد عدد من عوامل تعزيز الضغوط وتخفيف الضغوط التي تشكل نتيجة صدمة الحرب.[14]

2-دراسة إلهام فرماوي (2001): دارت تلك الدراسة حول أهم الخدمات الاجتماعية والصحية المقدمة للاجئين، فقد أشارت الدراسة إلى أن هناك منظمات تقدم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية لهذه الفئة، ومن هذه المنظمات والهيئات منظمات ذات صبغة دولية، وتوصلت الدراسة إلى أن قيام هذه المنظمات بتقديم الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية قد ساهم بقدر كبير في مواجهة المشكلات التي يعاني منها عملائها.[15]

3-دراسة عزة علي شحاتة (2008): أشارت الدراسة إلى تحديد المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للاجئين بصفة خاصة في القاهرة، وتوصلت الدراسة إلى أن من أهم المشكلات الاقتصادية التي تواجه اللاجئين في القاهرة (عدم إتاحة الفرصة لهم للحصول على عمل، وسبب

القيود الصارمة التي يفرضها القانون المصري)، وأيضاً كان من أهم المشكلات الاجتماعية صعوبة إلحاق أبناء اللاجئين بالمدارس الحكومية المصرية، لا يحقق للاجئين الحصول على الخدمات الصحية سوى على الخدمات الصحية التي تدعمها المفوضية السامية لشئون اللاجئين من خلال مشاركتها للمنظمات غير الحكومية، وعدم تمتع اللاجئين بممارسة حق الحصول على مسكن مناسب.[16]

4-دراسة Richard Stanford (2009): دارت هذه الدراسة حول إعداد الطلبة المتخصصين والاجتماعيين لممارسة العمل المهني في المنظمات التي تخدم اللاجئين، وهي منظمات ذات صبغة دولية، وأكدت الدراسة على أهمية الأدوات التي يجب استخدامها مع عملاء هذه المنظمات وأهمها اللقاءات وورش العمل وأكدت على الدور الذي يمكن أن يلعبه الإعداد المهني للطلبة الطبيين والاجتماعيين لتحسين فرص الحصول على الخدمات وتعزيز الاندماج الاجتماعي، وأكدت الدراسة على أهمية الدور المهني خاصة في التخطيط المشترك والتدريب لتقديم خدمات أكثر مرونة.[17]

5-دراسة أحمد فليح الجبور (2010): أشارت الدراسة إلى بيان المركز القانوني للاجئين على مستوى الدولي والوطني، أي أنها ركزت على الاتفاقيات الدولية والقوانين الوطنية الداخلية فيما يختص بمعاملة اللاجئين.[18]

6-دراسة عمر سلمان صالح (2011): أشارت هذه الدراسة إلى بيان الحماية الدولية للاجئين والالتزامات المتبادلة بين اللاجئين ودولة الملجأ معتمداً في ذلك على الاتفاقيات الدولية والإقليمية، وتختلف دراسته عن سابقتها لكونها بينت الأساس.[19]

7-دراسة Emillia E. Martinez (2011): جاءت الدراسة لتؤكد على ضرورة وجود محتوى مهني في عملية الإعداد والتدريب للأخصائيين الاجتماعيين يشمل الأسس والمعارف والمهارات المرتبطة بالقانون والاقتصاد والإدارة... الخ كأساس لتنمية التعامل بين الأخصائيين الاجتماعيين الممارسين وعملائهم، وأن هذا يدعم دورهم المهني بالمنظمات الدولية التي يمكسون بها.[20]

8-دراسة يزن محمود (2011): لقد تناولت هذه الدراسة أهم المقترحات التي تساهم في تفعيل الدور الدفاعي للجان الشعبية هو تخصيص ميزانيات اللجان لنشر الوعي بين اللاجئين، ولكي تدعم صمود اللاجئين وتشبع احتياجاتهم، وتناولت أيضاً توفير الاحتياجات الأساسية للاجئين من خلال آلية الضغط على الجهات المختصة، وكسب التأييد المحلي والعالمي لقضية اللاجئين وتنظيم اللاجئين كجماعة قوة تطالب بحقوقها والوقوف على أكثر العوامل التي تساعد اللجان في

تحقيق دفاع فاعل من اللاجئين.[21]

9-دراسة وليد سليمان (2012): أشارت الدراسة إلى التعرف على المعوقات التي تواجه ممارسة طريقة تنظيم المجتمع في المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال الحماية الدولية للاجئين، وكان من أهم المعوقات:المعوقات المرتبطة بالجوانب الإدارية (قلة عدد العاملين بالمنظمة، عدم وجود دليل عمل بالمنظمة، تدخل بعض الأشخاص بالإدارة بشكل يعوق مساعدة اللاجئين)، المعوقات المرتبطة بالمنظمة (عدم توفير أماكن ممارسة الأنشطة، عدم توفير الإدارة الوقت الكافي لممارسة الأنشطة، عدم فهم إدارة المنظمات لطبيعة أدوار الأخصائي الاجتماعي)، المعوقات المرتبطة باللاجئين (عدم وعي اللاجئ بالحصول على حقوقه المشروعة، عدم فهم إدارة المنظمة لطبيعة أدوار الأخصائي الاجتماعي، عدم تفهتم اللاجئ لحقوقه)، حيث أوضحت الدراسة إلى ضرورة مواجهة هذه المعوقات التي تواجه اللاجئين من أجل تفعيل آليات الحماية للاجئين.[22]

10-دراسة Betancourt (2015): توصلت هذه الدراسة أنه غالباً ما تواجه الأسر اللاجئة عدد من مسببات الضغوط التي تعود إلى إعادة التوطين كلما يصنعون حياة لأنفسهم في البلدان المضيفة، وقد تتفاهم هذه الصعوبات عن طريق الصدمات الماضية والتعرض للعنف، مما يشكل خطراً متزايد لمشاكل الصحة، وكانت أهداف بعض الأبحاث هي تحديد ودراسة نقاط القوة والموارد المستخدمة من قبل اللاجئين للتغلب على مسببات ضغوط وإعادة التوطين.[23]

11-دراسة Nelson (2015): تهدف هذه الدراسة إلى تحليل عملية النزوح الاجتماعي والجغرافي ظاهرة عالمية تحدث، لذلك يجب تناول ترسيب لمسميات ضغوط واضطرابات جديدة والتي تتقاطع مع الأدوار الأسرية والاجتماعية طويلة الأمد، هذه العقبات الجديدة بطريق غير تقليدية للأوضاع المعقدة التي يعاني منها اللاجئين تحت الضغط، ويجب أن تتقارب مثل هذا النزوح المادي والاجتماعي.[24]

12-دراسة حسين عطية أحمد الشبيلي (2017): أوضحت هذه الدراسة الجهود الدولية في مجال حماية اللاجئين، وهذا ما دعاها إلى البحث عن حلول من خلال الاتفاقيات الدولية الخاصة بحماية اللاجئين والاستفادة من الضمانات المرتبطة باللاجئين في ضوء آليات حماية اللاجئين والوقوف على دور المنظمات الدولية والحكومية في حمايتهم، هذا الاهتمام الدولي بشئون اللاجئين دفع الدول إلى التعاون لمواجهة مشكلة اللاجئين، وتكريس الجهود المناسبة من خلال إبرام العديد من الاتفاقيات والمواثيق لتحديد المركز القانوني للاجئ، وإقرار المبادئ الأساسية

التي يتمتع بها هؤلاء في مواجهة دولة الملجأ والآليات الواجب إتباعها لحماية اللاجئين.[25]

التعقيب علي الدراسات والبحوث السابقة :

1-قدمت عدد من الدراسات محتوى البرامج الخاصة بإعداد وتدريب الأخصائيين الاجتماعيين لدعم دورهم بالمنظمات المختلفة ومنها المنظمات الدولية ومن هذه الدراسات دراسة Emillia E. Martinez (2011)، ودراسة Nelson (2015).

2-أكدت بعض الدراسات على وجود اهتمام متزايد من قبل مهنة الخدمة الاجتماعية بالوقوف على المعوقات التي تحول دون قيام المنظم الاجتماعي بدوره أو تحول دون قيام الطريقة بدورها المنشود في المنظمات الدولية وهو يساعد الدراسة الحالية في رصد هذه المعوقات وتقديم المقترحات لتلافيها ومن هذه الدراسات دراسة عمر سلمان (2011)، ودراسة يزن محمود (2011).

3-هناك قدر من التنوع في الدراسات والبحوث السابقة المرتبطة بشكل أو بآخر بالإشكالية البحثية الحالية، فهناك دراسات ركزت على تحديد المشكلات التي تواجه المنظمات الدولية، وهناك دراسات أخرى ركزت على تحديد كفاءة وفاعلية هذه المنظمات ودورها في إشباع احتياجات اللاجئين.

4-قدمت بعض الدراسات وصفاً لإسهامات المنظمات الدولية كنسق اجتماعي أساسي في المجتمع في تقديم خدمات الرعاية الاجتماعية بأشكالها المختلفة للاجئين، ومن هذه الدراسات دراسة وليد سليمان (2012)، ودراسة Betancourt (2015)، حسين عطية (2017).

5-بعض المنظمات الدولية كانت تركز في عملها المهني على قطاع معين من العملاء (اللاجئين)، كنسق هدف تسعى إلى التعامل معه، وتحقيق أهدافها المهنية، وكذلك كما في دراسة Cesc- Haikeck (1997)، ودراسة عزة علي شحاتة (2008)، ودراسة Richard Stanford (2009).

6-غير أنه لا توجد في حدود علم الباحث دراسة علمية حاولت وصف آليات المنظمات الدولية في تفعيل حماية اللاجئين بالمجتمع المصري وبناءً على ما تقدم وارتباطاً بأهداف الدراسة الحالية واتساقاً مع نتائج الدراسات والبحوث السابقة فإنه يمكن تحديد مشكلة الدراسة الحالية في معرفة أهم آليات المنظمات الدولية في تفعيل حماية اللاجئين بالمجتمع المصري.

7-أن اللاجئين في احتياجاتهم للتمكين من خلال إشباع احتياجاتهم ومواجهة مشكلاتهم، والاعتماد على كلا البعدين الاجتماعي والسياسي، وأن الخدمة الاجتماعية بصفة عامة وطريقة تنظيم المجتمع بصفة خاصة.

8-استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في تحديد الموضوع وصياغة المشكلة وفي تحديد مفاهيم الدراسة وأهدافها وفروضها وتفسير النتائج وطرح التوصيات، والتأكيد على أن الهدف الرئيسي لحماية اللاجئين يرتكز على توفير الحياة الكريمة للاجئين وخلق الظروف الملائمة لكي يتمكن المضطهدون من ممارسة الحق في اللجوء وإيجاد ملاذ آمن في دولة أخرى، وهذا ما أكد عليه المجتمع الدولي الذي أخذ بدوره في التصدي لقضايا حماية اللاجئين من خلال الاتفاقيات الدولية الخاصة بأوضاع اللاجئين.

9-ونتيجة لما سبق، فقد اتضح للباحث ندرة الدراسات في مجال الخدمة الاجتماعية عامة وتنظيم المجتمع خاصة حول آليات المنظمات الدولية في تفعيل حماية اللاجئين بالمجتمع المصري.

10-واستفادت الدراسة من الدراسات السابقة أيضاً في تحديد المشكلة البحثية تحديداً دقيقاً وواضحاً، وذلك لأنه كلما يزداد مقدار ما يعرفه الباحث من نتائج البحوث ذات الصلة بدراسته فزادت قدرته على تناول مشكلته وإلقاء الضوء عليها.

11-أيضا استفادت الدراسة من الدراسات السابقة في صياغة التساؤلات وتحديد المفاهيم ومنهجية الدراسة وفي تصميم أداة جمع البيانات.

مفاهيم الدراسة:

- **مفهوم الخدمة الاجتماعية الدولية :**

عرف كل من دافيد كوكس ومانوار بايار David Cox & Manohar Pawar (2006) الخدمة الاجتماعية الدولية بأنها تعزيز لتعليم وممارسة الخدمة الاجتماعية علي المستوي العالمي والمحلي ، وهي تهدف إلي بناء مهنة دولية متكاملة تعكس قدرة تعليم وممارسة مهنة الخدمة الاجتماعية علي الإستجابة المناسبة والفعالة في مواجهة مختلف التحديات العالمية والتي لها تأثير حقيقي علي رفاهية أقسام أو أجزاء كبيرة من سكان العالم [26] .

بينما عرفها مدحت أبو النصر (2018) بأنها نمط من الممارسة المهنية للخدمة الاجتماعية يُمارس على المستوى الدولي والإقليمي، من خلال المنظمات الدولية والإقليمية، يهتم بالمشكلات والقضايا الدولية والإقليمية مثل: حقوق الإنسان والعدالة الاجتماعية والتنمية الاجتماعية ومكافحة الفقر والعنف والتمييز ورعاية اللاجئين والمهاجرين [27] .

- **مفهوم الآليات The Techniques Concept:**

يرى أحمد صادق رشوان (1996) بأن الآليات Mechanism هي تلك الإجراءات والأساليب الرسمية وغير الرسمية المقدمة للتدخل بفاعلية إيجابية للتخفيف من وطأة التداعيات الاجتماعية تعينهم على مواجهة أعباء الحياة المعيشية على الطريقة الرأسمالية.[28] . أيضا الآليات هي مجموعة مختلفة من الأجزاء لشيء ما، أو هي مجموعة من الترتيبات لتحقيق هدف معين [29]. كذلك الآلية هي الوسائل والأساليب الفنية والتكنيكات التي تستخدم في تحقيق أهداف محدودة وفق اختصاصات محددة، وتحدد آليات المنظمات الدولية في تفعيل مجال حماية اللاجئين بالمجتمع المصري من خلال علي سبيل المثال :

1- مدي توفر قواعد البيانات لدي المنظمات الدولية العاملة في مجال حماية اللاجئين.
2- حصر ودراسة طبيعة الدور الفعلي للمنظمات الدولية لتمكينها الإداري في تفعيل حماية اللاجئين.
3- اقتراح حلول جذرية لدعم الثقافة التنظيمية لتلك المنظمات الدولية.
4- دعم التوجه الاستراتيجي لتفعيل مجال حماية اللاجئين من خلال التمكين الإداري للمنظمات الدولية.

وترى الدراسة الحالية أن مفهوم الآلية في هذا البحث أنها مجموعة من الترتيبات والميكانيزمات والأساليب لتحقيق هدف معين، وهو التطوير.

- **مفهوم المنظمات الدولية International organizations Concept:**

يجدر الإشارة إلى وجود اختلاف بين مفهوم المنظمة الدولية ومفهوم التنظيم الدولي، حيث أن تعبير المنظمة الدولية ليس مرادفاً لتعبير التنظيم الدولي، فالأخير اصطلاحاً عاماً وغير محدداً يشير إلى كل الجهود التي تبذل لتكون العلاقات الدولية أكثر نظاماً وانضباطاً[30]. وتُعرف المنظمة الدولية الحكومية على أنها هي هيئة دائمة تتمتع بالإرادة الذاتية وبالشخصية القانونية الدولية تتفق مجموعة من الدول على إنشائها كوسيلة من وسائل التعاون الاختياري فيما بينها في مجال أو مجالات معينة يحددها الاتفاق المنشي للمنظومة.[31]

ويعرفها البعض على أنها هيئة تتفق مجموعة من الدول على إنشائها للقيام بمجموعة من الأعمال ذات الأهمية المشتركة وتمنحها الدول الأعضاء اختصاصات ذاتية مستقلة يتكفل ميثاق الهيئة ببيانه وتحديد أغراضه ومبادئه الرئيسية[32]. والمنظمات الدولية غير الحكومية هي عبارة عن منظمات لا يتم تمويلها أو التحكم فيها أو تشغيلها من جانب الحكومة، وتقضي هذه الفئة مجموعة من المنظمات، ويمكن تقسيم المنظمات غير الحكومية التي لا تحقق أرباحاً من وراء

نشاطاتها إلى اجتماعية مهنية تعليمية– دينية– سياسية– ثقافية– منظمات تطوعية خاصة.[33]

ويمكن ملاحظة أن التعريفين السابقين يقصدان المنظمات الدولية الحكومية أي التي يشترك فيها وتكونها حكومات ودول وكان هذا النوع من المنظمات هو اللبنة الأولى في بناء المجتمع المدني العالمي إلى أن جاء ظهور المنظمات الدولية غير الحكومية كفاعل جديد على الساحة الدولية، وكلا النوعين من المنظمات الدولية كمنظمات المجتمع المجني يتوسع جغرافياً واجتماعياً وقطاعياً.[34]

والمنظمة الدولية للاجئين: هي هيئة دولية متخصصة تعمل بشكل مؤقت وتهدف إلى إيجاد حلول لمشاكل اللاجئين في العالم، وبعد تأسيس تلك المنظمة عملت بكل جهدها لاحتواء موضوع اللجوء واللاجئين. وقد امتد عمل منظمة اللاجئين الدولية للفترة من عام (1947–1951)، وتعتبر أول جهاز يهتم بموضوع اللاجئين في عهد الأمم المتحدة وعلى نحو واسع ليشمل جميع اللاجئين.[35]

ويميل البعض إلى تعريف المنظمات الدولية باعتبارها هيئات مستقلة لمساعدة المنظمات غير الحكومية القائمة بالمجتمعات القومية والمحلية على القيام بدورها التنموي في المجتمع، ومن تنظيمات خاصة لا تهدف إلى الربح، وتعمل وفقاً لقوانين محددة، ومع ذلك فإن البعض قد يمارس من خلالها تأثيراً دولياً لا يمكن إنكاره. والمنظمات الدولية أيضاً هي الهيئات والمؤسسات التي يتكون منها المجتمع الدولي وتشارك في تفعيل إرادة الجماعة الدولية، مثل المفوضية السامية لشئون اللاجئين، منظمة الهجرة الدولية، منظمة العمل الدولية [36].

ويمكن من خلال ما سبق تعريف مفهوم المنظمات الدولية، كالتالي: هي منظمات يعلنها وتكونها الدول أو المواطنون بعضها حكومي وبعضها غير حكومي. فهي هيئات أو كيانات أنشئت برغبة أو إرادة حكومية لا تهدف في الأساس إلى الربح.. تهدف إلى تحقيق المنفعة الدولية لها الصفة الدولية، حيث أنها تعمل عبر الحدود الوطنية للدول وفي غير منشأها الأصلي، وتسعى لتحقيق غايات عامة للمجتمع الذي أنشأت فيه، وتدخل مع المنظمات الأهلية المحلية في الأقطار التي تعمل معها في مشروعات شراكة معينة، حيث تخضع هذه المنظمات للقانون الداخلي للدولة التي أنشئت في نطاقها، وتنبثق عن المنظمة الأم عدة أفرع قطرية ومحلية تعمل بها كوادر فرق مدربات، ويكون لهذه المنظمات أقران أو نظائر في دولتين أو أكثر، وأن يكون للمنظمة نشاط أو آثار دولية فعالة.

- **مفهوم الحماية Protection Concept:**

تتعدد التعريفات الخاصة بالحماية بتنوع العادات والتقاليد ومنظومة القيم التي تسود

المجتمعات المختلفة، ويمكن تعريف الحماية بأنها: "مجموعة من البرامج الاجتماعية التي تهدف أساساً إلى النهوض والارتقاء بالإنسان من جميع الجوانب الاجتماعية والاقتصادية والنفسية، وهذه البرامج عادة ما يكفلها القانون.[37]

ويقصد بالملجأ في اللغة العربية بالمجال الذي يحتمي فيه اللاجئ من خطر يتهدده، وفي هذا يقول الله تبارك وتعالى "لو يجدون ملجأ أو مغارات أو مدخلاً لولوا إليه وهم يجمحون [38]. كذلك يقصد بالملجأ الحماية التي يوفرها مكان معين للشخص الذي يعتصم به.

ويعرف المعجم المصطلحات الخاصة بالحماية بأنها "تدخلات من جانب الدولة أو المفوضية لصالح ملتمس اللجوء للاجئين من أجل ضمان الاعتراف بحقوقهم ورفاهيتهم وفقاً للمعايير الدولية[39]. بينما عرفها جدول أعمال الحماية الدولية بأنها تضامن دولي والذي يشمل جميع أعضاء المجتمع الدولي بروح من التضامن والمسئولية الفعالة وتقاسم الأعباء فيما بين كافة الدول.[40]

كما عرفها معهد الأمم المتحدة لبحوث التنمية الاجتماعية بأنها تهتم بمنع وإدارة والتغلب على الحالات التي تؤثر سلباً في رفاهية الشعب وتتكون الحماية الاجتماعية من السياسات والبرامج الرامية إلى الحد من الفقر والضعف من خلال تعزيز كفاءة أسواق العمل مما يقلل من تعرض الناس للمخاطر ويعزز قدرتهم على إدارة المخاطر الاقتصادية والاجتماعية مثل البطالة والإقصاء والمرض والعجز والشيخوخة.[41]

كما تعرف الحماية بأنها مجموعة من البرامج التي تهدف إلى تمكين اللاجئين من خلال تزويدهم بالمهارات المطلوبة والقدرة على المطالبة والضغط بهدف تحقق التحرر من الحاجة والخوف وتزويدهم بما يؤكد حقوقهم، وتتطرق الحماية الاجتماعية إلى المجموعات التي تتعرض لمخاطر كبيرة، وتهدف إلى حمايتها من نتائج العمليات الاقتصادية والمساواة والترويج للرفاه الاجتماعي والتلاحم الاجتماعي وتشمل الحماية لخدمات المقدمة للعاطلين من العمل وإمكانية الحصول على التعليم والخدمات الصحية وشبكات السلامة وغيرها.[42]

وفي الدراسة الحالية يمكن تعريف مفهوم الحماية كالتالي :

4- مجموعة من البرامج الاجتماعية التي تقدمها لجان الحماية والمنظمات الدولية من مساعدات وخدمات للاجئين.

5- مجموعة الخدمات الاقتصادية والصحية والتعليمية والوقائية والتأهيلية.

6- تهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع الخدمات وتكافؤ الفرص للاجئين.

7- أيضا تهدف إلى رفع مستوى معيشة اللاجئين من خلال تنمية قدراتهم (اقتصادياً- أو تعليمياً- وصحياً).

- **مفهوم اللاجئين The Refugees Concept:**

يعرف اللجوء بأنه منح الدول حماية في إقليمها لأشخاص من دول أخرى يفرون من اضطهاد أو من التهديد الخطير، ويشمل اللجوء عناصر متنوعة من بينها عدم الترحيب والسماح بالبقاء على إقليم دولة اللجوء، والمعايير الإنسانية للمعاملة [43]. ويعرف اللاجئ في اتفاقية جنيف في عام (1951) التي وضعتها هيئة الأمم المتحدة على أنه كل شخص يوجد نتيجة أحداث وقعت في كانون الثاني (1956) بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب عرقه أو جنسه أو دينه أو انتمائه إلى فئة اجتماعية معينة، أو آرائه السياسية- خارج البلد الذي يعمل السابق ولا يستطيع أو لا يرغب بسبب ذلك الخوف في العودة إلى ذلك البلد.[44]

ويعرف اللاجئون بأنهم الناس الذين يهربون من بلادهم بسبب التهديد على حياتهم أو سلامتهم أو حريتهم من العنف المصمم أو الاعتداء الخارجي أو النزاعات الداخلية أو انتهاكات حقوق الإنسان أو ظروف أخرى أخلت بشكل خطير بالنظام [45]. كذلك يعرف معهد القانون الدولي اللجوء السياسي بأنه الحماية التي تمنحها دولة فوق أراضيها، أو فوق أي سكان تابع لسلطتها، أو لفرد طلب منها هذه الحماية.[46]

ويعتبر تعريف اللاجئين في المادة (1) من اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين ضيقاً بالمقارنة مع التعريفات التي كانت سائدة فيما بين الحربين العالميتين أن عبارة- لاجئ- تشير إلى الشخص الذي يسبب أحداث سياسية حصلت فوق أراضي البلد الذي ينتمي إليه، غادر عن طواعية أم لم يغادر تلك أراضي أو بقى بعيداً عنها، والذي لم يحصل على جنسية جديدة ولا يتمتع بالحماية الدبلوماسية من قبل دولة أخرى.[47]

ويعرف اللاجئ بأنه كل شخص يجد نفسه مضطراً، بسبب عدوان أو احتلال خارجي أو سيطرة أو جنسية أو بسبب أحداث تهدد بشكل خطير الأمن العام في جزء من بلد منشئه الأصلي أو البلد الذي يحمل جنسيته، أو في أراضي أي منها بالكامل، إلى ذلك أن يحرك محل إقامته المعتاد ليبحث منشئه الأصلي أو البلد الذي يحمل جنسيته.[48]

وتعرف الدراسة الحالية اللاجئ بأنه:

8- كل إنسان تتعرض حياته أو سلامته البدنية أو حريته للخطر خرقاً لمبادئ الإعلان العالمي

لحقوق الإنسان.

9- وكل شخص هجر موطنه الأصلي، أو بعد عنه بوسائل التخويف فلجأ إلى إقليم دولة أخرى طلباً للحماية أو لحرمانه من العودة إلى وطنه الأصلي.

10- أي شخص يوجد خارج بلا جنسيته بسبب خوف له ما يبرره من التعرض للاضطهاد بسبب العنصر أو الدين أو القومية أو الانتماء السياسي.

11- هو الشخص الذي يطلب اللجوء والإقامة في بلد آخر غير موطنه.

12- هو الشخص الذي اضطر للجوء دولة أخرى داخل وخارج الوطن بسبب الحروب والنزعات العرقية وينتهي في الغالب بانتهاء الأزمات في الوطن الأم.

ويُقصد بحماية اللاجئين وفقاً للدراسة الحالية بأنها:

13- عملية (مجموعة من الخطوات المتتالية والمترابطة والمتتابعة.

14- تهدف إلى الاعتراف بحقوق اللاجئين ورفاهيتهم.

15- تقع على عاتق جميع أعضاء المجتمع الدولي من مجموعة الخدمات الاقتصادية والصحية والتعليمية والوقائية والتأهيلية.

16- تهدف إلى تحقيق العدالة في توزيع الخدمات وتكافؤ الفرص للاجئين.

17- تهدف إلى رفع مستوى معيشة اللاجئين من خلال تنمية قدراتهم (اقتصادياً- تعليمياً- صحياً).

18- تقدم للاجئين عن طريق المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين.

ويقصد الباحث باللاجئين وفقاً لطبيعة الدراسة الحالية بأنهم :

19- اللاجئين الذين يترددون على المنظمات الدولية.

20- اللاجئين الذين يحتاجون إلى إشباع بعض الاحتياجات الاجتماعية والصحية والتدريبية.

21- اللاجئين الذين لديهم الرغبة في إثبات ذواتهم من خلال الاستثمار الأمثل لقدراتهم وإمكانياتهم والاستفادة من خبرتهم في العديد من الخطط والمشروعات المجتمعية.

الإطار النظري للدراسة :

تتعدد الصور المجتمعية والاقتصادية والقانونية للحماية الاجتماعية في مصر بشكل يصعب تحديده على سبيل الحصر سيتم عرض بعض هذه الصور التي قد تمثل نماذج مؤثرة لتواجد

الحماية الاجتماعية في مصر بمعنى أن تواجد ما يعني الحرص على وجود صور الحماية الاجتماعية في المجتمع المصري حتى ولو لم يكن إنشاؤها في الأساس لهذا الغرض وإنما تكوينها يتضمن حماية اجتماعية في معطياته ونتائجه، وتختلف هذه الصور في درجة تواجدها وتأثيرها وسياقها القانوني باختلاف تفاعلها مع العناصر الرئيسية في المجتمع.[49]

ولقد كانت مصر والدول العربية غير مستعدة على أن تقدم للاجئين الحماية التي يحتاجون إليها حيث لم تتخذ الخطوات اللازمة لتنفيذ مبادئ الاتفاقيتين، وأحالت مسئولية طالبي اللجوء واللاجئين في مصر إلى المفوضية السامية لشئون اللاجئين.[50]

وتمثل قضية الحماية الاجتماعية إحدى القضايا الهامة والضرورية لكل أفراد المجتمع، فالحماية الاجتماعية هي حق من حقوق الإنسان.[51] وتعتبر الحماية الاجتماعية نوعاً من بوليصة تأمين ضد الفقر وأداة لتوصيل العدالة الاجتماعية، كما تعتبر وسيلة لتعزيز التنمية الشاملة بل هي تعبير عن التضامن والترابط بين من يملكون ومن لا يملكون بين الحكومات والمواطنين، بل بين الأمم.[52]

وشبكة الحماية الاجتماعية هي آلية من آليات الحماية الاجتماعية المرحلية التي تسهم في تخفيف حدة البؤس ومكافحة الفقر، كما تعمل على تمكين فئات المجتمع التي تضررت من وجود حروب أو كوارث طبيعية أو تطبيق سياسات إصلاحية بالمجتمع لم تمكنها من أن تؤدي دورها بالمجتمع ولم تعمل على إشباع احتياجاتها[53]. وللحماية الاجتماعية دوراً حيوياً في تعزيز صمود الأطفال والأسر والمجتمعات لتحقيق قدر أكبر من الإنصاف ودعم الجهود الوطنية للتنمية البشرية.[54]

وبما أن الأسباب والظروف المؤدية إلى ظهور الحاجة إلى الحماية الدولية هي الأسباب المؤدية للجوء نفسها فإن تعريف الحماية الدولية مرتبط بتعريف اللاجئ، وذلك لأن اللاجئ هو الشخص الذي يحتاج إلى الحماية الدولية، والحماية الدولية وجدت من أجل اللاجئ، وبما أنه لم يرد تعريف للحماية الدولية في أية اتفاقية دولية فإنه يمكن الاستناد إلى الوثائق التي عرفت اللاجئ لتحديد ماهية الحماية الدولية.[55]

وللحماية الاجتماعية أهمية كبيرة يمكن عرضها كما يلي[56]:

1- تساعد الحماية الاجتماعية في تقليص مساحة التهميش الاجتماعي وذلك من خلال التصدي لكافة المصادر المحتملة التي تؤدي لعدم الاستقرار الاجتماعي على جميع الأصعدة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية.

2- الاندماج الاجتماعي: فالحماية الاجتماعية تهتم بتأهيل المهمشين حتى يستطيعوا المساهمة

في بناء المجتمع وتنمية موارده وتنمية قيم المواطنة لديهم، وبالتالي يشكلون قيمة مضافة لقيم المجتمع الأخرى من ناحية، ومن ناحية أخرى فإنهم يشبعون حاجاتهم.

3- تحقيق التماسك الاجتماعي والذي يتحقق استناداً إلى امتلاك غالبية أفراد المجتمع القدرة على التفاعل والتبادل الاجتماعي سواء التبادل بين الفرد والآخر على صعيد الأفراد استناداً إلى قاعدة فرص الإشباع المتساوي.

ولقد أولت الدول اهتماماً كبيراً لموضوع حماية اللاجئين، منذ قيام الحرب العالمية الأولى من خلال وثائق دولية وإقليمية تنظم العديد من المسائل مثل تعريف اللاجئ وآلية منحه هذا الحق والأشخاص المؤهلين للحصول على حق الملجأ، وغير ذلك من المسائل التي تعني بتنظيم أوضاع اللاجئين.

إلا أن نظام الحماية الدولية للاجئين لا يقتصر فقط على تلك المفاهيم بل يمتد ليشمل المبادئ الأساسية التي يتمتع بها هؤلاء في مواجهة دولة الملجأ من خلال أولاً مبدأ عدم الإعادة القسرية، ثانياً: مبدأ الحماية المؤقتة للاجئين، بمعنى أن الدولة إذا لم ترغب في قبول طالب اللجوء ولم تسمح له بدخول إقليمها أو البقاء فيه، إن تمنحه حماية مؤقتة وتحدد مهلة زمنية للبحث عن بلد آخر يستقر فيه دون اتخاذ إجراء الطرد أو الإبعاد عنه.[57]

اتفاقية الأمم المتحدة لعام (1951) الخاصة بوضع اللاجئين:

وجدت الجمعية العامة للأمم المتحدة أنه من الضروري قيام نظام قانوني محدد يختلف عن الاتفاقيات المعتمدة بعد الحرب العالمية الأولى لحماية اللاجئين ومعالجة مشكلة انعدام الجنسية. ولذلك بعد الحرب العالمية الثانية وما أعقبها من تشرد وكشف عن حجم الصورة الحقيقية لمشكلة اللاجئين ثم اعتماد اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين سنة (1951) لحماية اللاجئين.[58] والتي تميزت بأنها أولى الاتفاقيات الدولية التي حددت للمرة الأولى وبصورة قانونية الشخص الذي يمكن اعتباره لاجئاً والتطرق لمسئولية المجتمع الدولي تجاه اللاجئين.[59]

ونجد أن حل أي أزمة خاصة باللاجئين تقع على عاتق المفوضية السامية لشئون اللاجئين التابعة للأمم المتحدة[60]. وتعمل المفوضية لإعمال الأهداف والتدابير التالية لتحقيق حماية اللاجئين ومناهضة استغلال نظم اللجوء حيث تقوم بعمل الآتي:

1- تحديد احتياجات اللاجئين وملتمسي اللجوء تحديداً أفضل والاستجابة لها استجابة سليمة بما في ذلك إمكانية التمتع بالحماية التكميلية في إطار السياق الأوسع لإدارة الهجرة.

2- تعزيز الجهود الدولية الرامية إلى مكافحة تهريب الأشخاص والإتجار بهم.

3- العمل على تحسين البيانات وإجراء البحوث بشأن العلاقة بين اللجوء والهجرة.

4- الحد من التحركات غير المنظمة أو الثانوية.

5- عودة الأشخاص الذين يتبين أنهم ليسوا في حاجة إلى حماية دولية.

لهذا تسعى مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين في ممارستها للحماية الدولية إلى حث الدول ومساعدتها على إعداد تدابير وطنية تعكس المعايير المحددة في الصكوك الدولية التي وضعت لمصلحة اللاجئين[61] ، والعمل من خلال اتفاقيات خاصة مع الدول على تنفيذ أية تدابير تهدف إلى حماية اللاجئين وإلى خفض عدد الذين يحتاجون إلى الحماية عن طريق الجهود الحكومية في تيسير عودة اللاجئين طواعية إلى أوطانهم أو اندماجهم في مجتمعات جديدة والسعي لحصول اللاجئين على ترخيص بنقل أصولهم وخاصة من يحتاجون إلى الاستقرار في المجتمعات الجديدة.[62]

ولقد أنشئت مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين نتيجة لعجز المنظمة الدولية للاجئين، التي عجزت عن إعادة استيطان ما تبقى من لاجئي الحرب العالمية الثانية وقرب انتهاء ولايتها للسنة 1950 مما عزز فكرة إنشاء المفوضية تزايد أعداد اللاجئين إثر التحولات السياسية مما أدى بالجمعية العامة إلى إصدار قرارها العام رقم (319-4) القاضي بإنشاء مكتب المندوب السامي لشئون اللاجئين سنة (1949) لتحل مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين محل المنظمة الدولية للاجئين.[63]

وتلعب مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين دوراً مهماً في ضمان احترام حقوق الإنسان الأساسية الخاصة باللاجئين والعمل على ترويج الاتفاقيات الخاصة باللاجئين، وحث الدول على تطبيق القانون الدولي وتوفير المأوى والمساعدات المادية والرعاية للاجئين[64]. ونتناول دور المفوضية السامية لشئون اللاجئين، حيث يتم إنشاء المفوضية السامية لشئون اللاجئين بموجب قرار من الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل توفير الحماية القانونية للاجئين، وإيجاد الحلول الدائمة لمشكلاتهم، وتناولت المادة (8) من النظام الأساسي للمفوضية السامية اختصاصات المفوضية في سبيل توفير الحماية الدولية، وهي:

1- العمل على عقد وتصديق اتفاقيات دولية لحماية اللاجئين، والإشراف على تطبيقها.

2- العمل عن طريق اتفاقيات خاصة مع الحكومات على تنفيذ أية تدابير ترمي إلى تحسين أحوال اللاجئين.

3- مؤازرة الجهود الرامية إلى تيسير عودة اللاجئين، باختبارهم أو اندماجهم في مجتمعات وطنية جديدة.

4- تشجيع قبول اللاجئين على أراضي الدول دون استثناء بما فيهم أولئك المنتمين إلى الفئات الأكثر عوزاً.

5- الحصول من الحكومات على معلومات لشأن عدد اللاجئين الموجودين على أراضيها التي يعيشون فيها، وبشأن القوانين والأنظمة المتعلقة بهم البقاء على اتصال وثيق مع الحكومات والمنظمات الحكومية الدولية المعنية.

6- تيسير التنسيق بين جهود المنظمات غير الحكومية المعنية بشئون اللاجئين.[65]

الموجهات النظرية للدراسة:

- **نظرية المنظمات:**

يُعرف ريتشارد سكوت المنظمات بأنها: مجموعات تم تأسيسها لتحقيق أهداف محددة على أساس مستمر، وهي ذات سمات محددة بخلاف تحديد واستمرارية الهدف تشمل تلك السمات حدود ثابتة نسبياً في ترتيب معياري للسلطة، ونظام الاتصال والتحفيز الذي يمكن الأنماط المختلفة للعمل سوياً لتحقيق أهداف مشتركة للمنظمة.[66]

فالمنظمة هي عبارة عن تجمعات منسقة تسعى إلى تحقيق أهداف خاصة وتظهر فيها العلاقات على درجة عالية من الرسمية في البناءات الاجتماعية.[67]

وأوضح بارسونز أن هناك مصدرين للتغير في المنظمة: الأول: يتم من الخارج حينما تمارس البيئة ضغوطاً على المنظمة. والثاني: يتم من الداخل حينما تنشأ هذه الضغوط من داخل التنظيم ذاته، والواقع أن استجابة المنظمة لهذه الضغوط يعبر عن ما يطلق عليه التوازن الدينامي Dynamic Homeostasis.

ويساعد المنظم الاجتماعي في إتمام عملية التغيير في المنظمات بهدف تحسين توفير المواد التي يحتاجها العملاء في ضوء الاحتياجات الجديدة المتزايدة ضماناً لتحسين جودة الخدمات[68]. ولعل أهم ما يميز المنظمات هو وجود الأهداف وبصفة عامة في المنظمات ما هي إلا كيانات اجتماعية هادفة، وتعرف الأهداف بأنها الغايات التي تسعى المنظمة إلى

تحقيقها.[69]. وتفيد دراسة المنظمات في إطار مهنة الخدمة الاجتماعية:

1-في فهم طبيعة المنظمات وأهدافها.

2-في التعرف على المشكلات التي تعاني منها المنظمات وكيفية مواجهتها.

3-في استخدام المنظمات كأداة للتأثير في سلوك الأفراد وتوجهها في نواحي إيجابية.

وفي إطار طريقة تنظيم المجتمع فإن دراسة المنظمات تفيد في تفهم المنظم الاجتماعي للمنظمة، وزيادة قدراته على تحليلها أو تقويمها بالإضافة إلى مساعدته على تحقيق التغيير، كما تفيد نظرية المنظمات في شرح كيفية قيام المنظمة لأدوارها وتفهم نوعية البناء الهيكلي الذي تقوم عليه المنظمة (دار أحمس خليفة) لرعاية المسنين غير القادرين.

ويستفيد الباحث من دراسة نظرية المنظمات في دراسته الحالية في تقديم بعض المقترحات التي يمكن أن تساهم في تطوير وتحسين آليات المنظمات الدولية في تفعيل حماية اللاجئين بالمجتمع المصري، سواء بالتركيز على تحليل المنظمة بنائياً أو سلوكياً بالتركيز على العاملين بالمنظمة أو التحليل البيئي في علاقة المنظمة بالبيئة المحيطة أو الاهتمام بالنظرة التكاملية لمؤسسة الخدمة الاجتماعية لتصبح دوماً على مستوى الكفاءة أو الفعالية في تحقيق أهدافها.

- **نظرية الانساق الاجتماعية :**

يعرف النسق على أنه ذلك الكل أو البناء الذي يؤدي وظيفة معينة، وهذا البناء يتألف بدوره من أبنية وأنساق فرعية لكل منها وظيفة محددة عن غيرها، ولابد من التساند بين هذه الوظائف لبقاء حياة النسق[70]. أيضا النسق هو وحدة تتكون من أجزاء أو وحدات متباينة ومتماسكة معاً، حيث كل وحدة منضبطة بواسطة أو معتمدة على حالة سائر الوحدات.[71]

وترتكز نظرية الانساق الاجتماعية على مجموعة عمليات وعناصر يتكون منها النسق هي[72]:

1-المدخلات:

وهي الطاقة التي يحصل عليها النسق من منظمات اجتماعية أخرى أو من البيئة التي يوجد فيها، وتسعى المنظمة إلى تحديد تلك المدخلات دائماً، وتتضمن هذه المدخلات خصائص ومواصفات وتطوير منهجية الأداء الفعال المراد تحقيقها في المؤسسة وفق رغبات العملاء وإعداد الخطط العملية لتنفيذها، وتحديد المتطلبات الرئيسية لتحقيقها، والموارد والقوى البشرية والمباني والأجهزة والمعدات والدعم المادي والمعنوي والعملاء المستفيدين من خدماتها، وعنصر الزمن، الدعم السياسي، الخبراء الفنيون، وغيرها من الموارد التي يمكن الحصول عليها.

2-**العمليات التحويلية:**

وتتمثل في الخدمات والعمليات التي تمارسها المنظمة مع المستفيدين من خدماتها سواء كانت تهدف إلى توفير خدمة علاجية أو وقائية أو تنموية أو مساعدات، ويتم ذلك من خلال تطبيق خطة تطوير منهجية الأداء الفعال في ضوء المواصفات المحددة، وتكون الرقابة مستمرة في كل مرحلة لاكتشاف الأخطاء أولاً بأول.

3-**المخرجات:**

وهي العائد النهائي أو الأهداف التي تحققت نتيجة العمليات التحويلية التي تمت للمدخلات وهي تظهر في صورة خدمات تتوافق مع متطلبات الجودة والعمليات التي تم إجرائها بهدف وضع الخطط اللازمة لتقرير نقاط في سبيل الوصول إلى التطوير والتحسين والكفاءة في الخدمات والتي لها تأثير سواء في مجتمع المنظمة من الداخل أو في المجتمع الخارجي الذي يمتد إليه نطاق خدمات المؤسسة.

4-**الرجع أو التغذية العكسية المرتدة:**

وهي المعلومات التي تأخذها المؤسسة من البيئة نتيجة للمخرجات، ويستطيع النسق المفتوح أن يحقق الاستقرار من خلال (تأمين مصادر الطاقة لضمان استمرارية المدخلات- قيامه بدور فعال وأن مخرجات تحقق احتياجاته البيئية- اهتمامه بعملية التغذية العكسية).

من خلال العرض السابق لكل من نظرية المنظمات ونظرية الانساق الاجتماعية ، ترى الدراسة الحالية أن هناك ترابطاً وتكاملاً بين كل من النظريتين، حيث أن المنظمات الاجتماعية كأنساق مفتوحة تعني أنها نسق مستقبل للطاقة ومخرج لها بطريقة تستمد قدراً من الطاقة المخرجة يسمح بإمداد النسق بقوة تحركه بشكل مستمر نسبياً، فالمركب العقد الذي توجه فيه المنظمة يسمى ببيئتها وأن كل منظمة تتأثر بيئتها وهي بدورها تستطيع إلى حد ما أن تؤثر في بيئتها.

- **نموذج دعم وتطوير المنظمات:**

نموذج دعم وتطوير المنظمات يُعد من النماذج التي ربطت بين اتجاهين من الجهود التنظيمية التي شرحت ووضعت بدقة من قبل كروزمان زيتلور في عام 1985، وهذا الدمج الفكري، لكلا الاتجاهين يبرز من منطلق أن الأنشطة التي تمارس لدعم وتطوير المنظمات تمثل عنصراً ضرورياً ومرغوباً وهدفاً مركزياً تسعى إليه المنظمات لتطوير أدائها، والهدف من هذا النموذج أنه مصمماً لتنفيذ خدمة جديدة أو التطوير خدمة قائمة بالفعل يتم تقييمها لأنها تُعد بمثابة احتياج أساسي لسكان المجتمع والهيكل التنظيمي.[73]

فضلاً عن كون هذا النموذج يهتم بالأشخاص المكونين لمجلس إدارة المنظمة الذين يحددون الخدمات التي تقدمها البرامج والتي تنفذها المنظمة لتلبية الخدمات التي يحتاجها المستفيدين داخل المنظمة ومجلس إدارة المنظمة والمسئول عن وضع تصوراً للطريق الذي سيسير فيه تنفيذ تلك البرامج ويتشكل مجلس الإدارة من الكوادر الإدارية، وممثلي أفراد المجتمع الذين يجب أن يكونوا مشاركين في تطوير البرنامج لتحقيق التغيير المستهدف.[74]

وتستفيد هذه الدراسة من هذا النموذج في الاهتمام بالبرامج وزيادة فعاليتها وتطوير الخدمات التي تقدمها المنظمة لتلبية احتياجات الفئات المستهدفة من خدماتها والتركيز على الأفراد المشاركين في عملية التطوير التنظيمي لتحقيق التغيير المستهدف بهدف مواجهة المشاكل التي تواجه هذه المنظمة لتحسين أدائها وهو ما يدعمه الالتزام التنظيمي في المنظمات الحقوقية.

الاطار المنهجي للدراسة:

[1] نوع الدراسة:

تنتمي الدراسة الحالية إلى نوع الدراسات الوصفية التحليلية والتي تتطلب جمع بيانات وتحليلها وتفسيرها، بهدف الوصول إلى تعميمات بشأن موضوع ومشكلة البحث[75] ، لأن هذه الدراسة تهتم بوصف الآليات المستخدمة ودور المنظمات الدولية لتفعيل هذا الدور في مجال حماية اللاجئين سواء من وجهة نظر الأخصائيين الاجتماعيين أو من وجهة نظر الخبراء والأكاديميين.

[2] المنهج المستخدم:

يقصد بالمنهج أسلوب يسير على نهجه الباحث لكي تحقق الهدف من بحثها، وهو يمثل مجموعة الأسس والقواعد والخطوط المنهجية التي يلتزم بها الباحث من أجل التقصي عن الحقائق العلمية أو الفحص الدقيق لها[76]. وقد استخدم الباحث منهج المسح الاجتماعي بطريقة العينة لمنظمة المفوضية السامية لشئون اللاجئين بمحافظة القاهرة.

[3] أداة الدراسة:

اعتمد الباحث في الدراسة الراهنة على الأداة التالية: استمارة استبيان للأخصائيين الاجتماعيين العاملين بالمفوضية السامية لشئون اللاجئين بمحافظة القاهرة.

صدق أداة الدراسة:

تم عرض الأداة على عدد (9) من أعضاء هيئة التدريس (بكلية الخدمة الاجتماعية جامعة حلوان ، بكلية التربية جامعة حلوان ، بالمعهد العالى للخدمة الاجتماعية بالقاهرة) ، وقد تم

الاعتماد على نسبة اتفاق لا تقل عن (80%) ، وقد تم حذف بعض العبارات وإعادة صياغة البعض . وبناء على ذلك تم صياغة الاستمارة في صورتها النهائية .

ثبات أداة الدراسة :

تم حساب ثبات الأداة باستخدام معامل ثبات (ألفا . كرونباخ) لقيم الثبات التقديرية لاستبيان الأخصائيين الاجتماعيين حول تقويم برامج العمل مع الجماعات للتخفيف من مظاهر الاغتراب للأحداث الجانحين ، وذلك لعينة قوامها (15) مفردة من الأخصائيين الاجتماعيين مجتمع الدراسة . وقد جاءت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي :

جدول رقم (1)

نتائج الثبات باستخدام معامل (ألفا . كرونباخ) لاستبيان الأخصائيين الاجتماعيين (ن=10)

المتغير	معامل (ألفا . كرونباخ)
ثبات استمارة استبيان الأخصائيين الاجتماعيين ككل	0.96

وتعتبر هذه النتيجة عالية ومقبولة مما يمكن الاعتماد على الاستبيان في جمع البيانات المطلوبة؛ وبذلك أصبحت الأداة فى صورتها النهائية .

[4] مجالات الدراسة:

أ- المجال المكاني:

طبقت أداة الدراسة على منظمة المفوضية السامية لشئون اللاجئين بمحافظة القاهرة، وبيانها كالتالي:

قامت المفوضية السامية لشئون اللاجئين بالقاهرة بالعمل على إنشاء مجالات للتعاون والتنسيق بين الجهات الفاعلة الرئيسية وإقامة منصة للحوار وفتح قنوات جديدة لتبادل المعلومات بين المنظمات الإنسانية بشأن القضايا التي تتعلق بحماية اللاجئين وخاصة في مجال الحماية القانونية والحماية الإنسانية لهم.

تسعى المفوضية إلى التماس حلول دائمة لمشكلة اللجوء من خلال تقديم المساعدات العاجلة لهم وخاصة في البلدان التي تعجز عن مواجهة الحالات الطارئة التي يفرضها تدفق اللاجئين، ولذلك تسعى حسب الظروف والإمكانيات إلى تمكين اللاجئين من الرجوع طواعية إلى بلدانهم، أو الاندماج في البلد الذي يتواجدون فيه، أو بإعادة توطينهم في دولة أخرى والتي تتمثل

في الآتي:

أولاً: إعادة اللاجئين طواعية إلى بلدانهم.

ثانياً: إعادة الدمج في وطن اللجوء.

ثالثاً: إعادة التوطين.

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين (UNMCR):

هي عضو أو جهاز فرعي للجمعية العامة للأمم المتحدة تقوم بأداء مهمة حماية ومساعدة اللاجئين، والبحث عن الحلول الدائمة لمشاكلهم بإشراف وتوجيه من المجلس الاقتصادي والاجتماعي، أحد أجهزة الجمعية العامة للأمم المتحدة الرئيسية، ومن اللجنة التنفيذية لبرنامج المفوض السامي، وتعتبر المفوضية بحكم مهمتها الإنسانية المحضة وفي ضوء إنجازاتها من أهم المؤسسات الحضارية التي أنشأها المجتمع الدولي المعاصر سنة (1951) وقد نالت هذه المنظمة جائزة نوبل في العامين (1954) و(1981).[77]

أنشئت مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين نتيجة لعجز المنظمة الدولية للاجئين التي عجزت عن إعادة استيطان ما تبقى من لاجئي الحرب العالمية الثانية وقرب انتهاء ولايتها الذي كان محدداً سنة (1950).[78]

مما عزز فكرة إنشاء المفوضية تزايد أعداد اللاجئين إثر التحولات السياسية مما أدى بالجمعية العامة إلى إصدار قرارها العام رقم (319-4) القاضي بإنشاء مكتب المندوب السامي لشئون اللاجئين (1949) لتحل مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين محل المنظمة الدولية للاجئين.[79] لمدة ثلاثة سنوات اعتباراً من يناير (1951) كأحد الأجهزة الفرعية للجمعية العامة للأمم المتحدة وفقاً للمادة (22) من الميثاق التي تخول الجمعية العامة إنشاء فروع ثانوية لمساعدتها في القيام بوظائفها.[80]

وتعتبر المفوضية السامية أداة المجتمع الدولي الأساسية في مجال معالجة مشكلة اللجوء، وسوف تقوم الباحث بدراسة آليات المنظمات الدولية الخاصة بحماية اللاجئين والتي كان آخرها المفوضية السامية لشئون اللاجئين في تفعيل حماية اللاجئين بالمجتمع المصري.

ب- المجال البشري:

تحدد المجال البشري لهذه الدراسة في عينة من الأخصائيين العاملين بمجلس الإدارة والخبراء والأكاديميين بالمنظمة وقد بلغ حجمها (40) مفردة .

عرض النتائج الخاصة باستمارة الأخصائيين الاجتماعيين :

جدول رقم (2)

توزيع الأخصائيين الاجتماعيين طبقاً لمتغير النوع (ن=40)

م	النوع	ك	%
1	ذكر	25	62.5
2	أنثى	15	37.5
المجموع		40	100

- يشير الجدول رقم (2) أن أكبر نسبة من الأخصائيين الاجتماعيين ذكور بنسبة (62.5%) ، بينما بلغت نسبة الإناث (37.5%) ، وقد يرجع ذلك إلى طبيعة العمل بهذه المؤسسات وما تفرضاه من التزامات فى التعامل مع قضايا اللائجين .

جدول رقم (3)

توزيع الأخصائيين الاجتماعيين طبقاً لمتغير السن (ن=40)

م	السن	ك	%
1	20 –	11	27.5
2	30 –	16	40
3	40 –	9	22.5
4	60 – 50	4	10
المجموع		40	100
$\bar{س}$		36.5	
Σ		9.4	

- يتضح من الجدول رقم (3) أن أكبر نسبة من الأخصائيين الاجتماعيين في الفئة العمرية (30– إلي أقل من 40) سنة بنسبة (40%)، يليها الفئة العمرية (20–إلي أقل من 30) سنة بنسبة (27.5%) .

- وأقل نسبة لسن الأخصائيين الاجتماعيين للفئة (50-60) سنة بنسبة (10%) .
- وقد تعزى الغالبية العظمى من الأخصائيين الاجتماعيين في الفئة العمرية (30-إلي أقل من 40) سنة بنسبة (40%)، وتليها الفئة العمرية (20-إلي أقل من 30) سنة بنسبة (27.5%) إلى طبيعة العمل مع فئة اللائجين وما تمثله من أهمية وخطورة تستزم الخبرة والتعامل مع مختلف المواقف .

جدول رقم (4)

توزيع الأخصائيين الاجتماعيين طبقاً لمتغير المؤهل العلمى (ن=40)

م	المؤهل العلمي	ك	%
1	دبلوم متوسط فى الخدمة الاجتماعية	2	5
2	بكالوريوس خدمة اجتماعية	27	67.5
3	ليسانس آداب قسم اجتماع	8	20
4	دبلوم دراسات عليا فى الخدمة الاجتماعية	3	7.5
المجموع		40	100

- يوضح من الجدول رقم (4) أن أكبر نسبة من الأخصائيين الاجتماعيين حاصلين علي بكالوريوس خدمة اجتماعية بنسبة (67.5%) ، يليها الحاصلين علي ليسانس آداب قسم اجتماع بنسبة (31%) .
- وأقل نسبة للحاصلين علي دبلوم متوسط فى الخدمة الاجتماعية وهي (5%) .
- وقد يعزى أن الغالبية العظمى للأخصائيين الاجتماعيين من الحاصلين على بكالوريوس خدمة اجتماعية بنسبة (67.5%) إلى تفضيل تلك المؤسسات للأخصائيين الاجتماعيين خريجى كليات ومعاهد الخدمة الاجتماعية حيث أوضحت أن خريجى الخدمة الاجتماعية أكثر تطبيقاً للبرامج والعمل مع اللائجين ؛ لأنهم تدربوا عليها عملياً أثناء سنوات الدراسة المختلفة .

جدول رقم (5)

توزيع الأخصائيين الاجتماعيين طبقاً لمتغير سنوات الخبرة (ن=40)

م	عدد سنوات الخبرة فى مجال العمل فى مؤسسات اللاجئين	ك	%
1	أقل من 5 سنوات	15	37.5
2	5 –	10	25
3	10 –	6	15
4	15 –	5	12.5

5	20 سنة فأكثر	4	10
المجموع		40	100
	$\bar{س}$	9	
	Σ	6.7	

- يوضح الجدول رقم (5) أن أكبر نسبة من الأخصائيين الاجتماعيين عدد سنوات الخبرة لديهم أقل من 5 سنوات بنسبة (37.5%) ، ويليها عدد سنوات الخبرة من 5- إلي أقل من 10 سنوات بنسبة (25%) . وقد يعزى ذلك لحداثة تخرج العاملين بتلك المؤسسات وأن غالبيتهم من فئة الشباب .
- وأقل نسبة 20 سنة فأكثر وهى (10%) . وقد يرجع لكبر هذه الفئة واحتياج نوعية هذا العمل للشباب أكثر من غيره .

جدول رقم (6)

توزيع الأخصائيين الاجتماعيين طبقاً لمتغير الحصول على للدورات التدريبية (ن=40)

م	الحصول على دورات تدريبية فى مجال العمل مع اللاجئين	ك	%
1	نعم	33	82.5
2	لا	7	17.5
المجموع		40	100

- يتضح من الجدول رقم (6) أن نسبة الحاصلين على دورات تدريبية فى مجال العمل مع اللاجئين هى(82.5%) ، ونسبة غير الحاصلين على هذه الدورات هى(17.5%) ، وقد يرجع ذلك إلى تعدد الدورات التدريبية لفريق العمل من حين لآخر ؛ بالإضافة إلى أن الغالبية العظمى من هؤلاء الأخصائيين من الشباب الذكور كما هو موضح فى الجدول رقم (2)،(3) من ذات الدراسة فيميلون لحضور مثل تلك الدورات .

جدول رقم (7)

توزيع الأخصائيين الاجتماعيين طبقاً لمتغير عدد الدورات التدريبية (ن=33)

م	عدد الدورات التدريبية	ك	%
1	أقل من 3 دورات	11	33.3
2	3 –إلي أقل من 6 دورات	6	18.2
3	6 – إلي أقل من 9 دورات	6	18.2

5	9 دورات فأكثر	10	30.3
المجموع		33	100
س̄		6	
Σ		3.7	

- يشير الجدول رقم (7) إلى أن أكبر نسبة لعدد هذه الدورات أقل من 3 دورات (33.3%)، تليها 9 دورات فأكثر حيث كانت نسبتها(30.3%).
- تليها3-إلي أقل من 6 دورات و6- إلي أقل من 9 دورات حيث كانت نسبة كل منهما(18.2%) وقد تشير هذه النتيجة إلى أن غالبية هؤلاء الأخصائيين إما أن يكونوا من حديثى الخبرة فى مجال اللاجئين وعدد الدورات وإما أن يكونوا من رواد هذا المجال وذوى الخبرة والممارسة الميدانية فى هذا المجال .

جدول رقم (8)

توزيع الأخصائيين الاجتماعيين طبقاً لأسباب عدم الحصول على دورات تدريبية (ن=7)

م	أسباب عدم الحصول على دورات تدريبية فى مجال العمل مع جماعات الأحداث الجانحين	ك	%
1	عدم معرفتي بمواعيد انعقاد الدورات التدريبية	3	42.9
2	عدم وجود عائد مادي من الاشتراك فى دورات تدريبية	3	42.9
3	بعد مكان انعقاد الدورات التدريبية عن مكان إقامتي	5	71.4
4	تعارض مواعيد هذه الدورات مع مواعيد العمل الرسمية	5	71.4
5	اقتصار الدورات التدريبية على الجوانب النظرية دون الجوانب العملية	4	57.1
6	عدم ارتباط هذه الدورات بطبيعة العمل مع جماعات اللاجئين	2	28.6

- يوضح الجدول رقم (8) أن أكبر أسباب عدم الحصول على هذه الدورات هى تعارض مواعيد الدورات مع مواعيد العمل الرسمية وبعد أماكن انعقاد الدورات بنسبة (71.1%) لكل منهما
- فى حين أن أقل سبب هو عدم ارتباط هذه الدورات بطبيعة العمل مع اللاجئين بنسبة (28.6%) .

جدول رقم (9)

المشكلات التى تواجه اللاجئ وتؤثر على تحقيق الحماية الاجتماعية للاجئ (ن=40)

	المشكلات	الاستجابات						المجموع المرجح	متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
		درجة كبيرة		درجة متوسطة		درجة منخفضة					
						%					
	المرض وسوء التغذية	8	5	8	45	10		94	2.35	0.66	3
	تشتت أفراد الأسرة		7.5	3	2.5	30	0	67	1.68	0.76	6
	التعامل مع عصابات الاتجار بالبشر	0	5	3	7.5	17.5		83	2.08	0.66	5
	مشكلات الهجرة غير الشرعية	7	2.5	4	5	22.5		88	2.2	0.79	4
	الموت المحقق	3	7.5	2	0	12.5		98	2.45	0.71	2
	العمل بأى مهنة	1	2.5	7	2.5	5		99	2.48	0.6	1
	المتغير ككل								2.2	0.43	مستوى متوسط

- يتضح من الجدول رقم (9) أنه جاء في الترتيب الأول العمل بأى مهنة بمتوسط وزن مرجح (2.48), وجاء بالترتيب الثاني الموت المحقق بمتوسط وزن مرجح (2.45) . وقد يعزى ذلك إلى نوعية هذه المشكلات وما يشعر به اللاجئ .
- وجاء بالترتيب السادس تشتت أفراد العائلة بمتوسط وزن مرجح (1.68) . وقد يرجع ذلك إلى طبيعة هذه المؤسسات التى يتعامل معها اللاجئ .

- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام للمشكلات الاجتماعية للاجئ كما يحددها الأخصائيين الاجتماعيين بلغ (2.2) وهو معدل متوسط .

جدول رقم (10)

المشكلات الاجتماعية للاجئ داخل بلد اللجوء (ن=40)

	المشكلات الاجتماعية	الاستجابات						المجموع المرجح	متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
		درجة كبيرة		درجة متوسطة		درجة منخفضة					
	فقدان الأهل	2.5		7.5	3	0		81	2.03	0.66	2
	اضطراب العلاقات الأسرية	2.5		2.5	7	5	8	67	1.68	0.69	4
	الخوف والقلق المستمر على الاسرة	5		5	4	0	0	66	1.65	0.74	5
	المعاملة ألسيئة من أصحاب بلد اللجوء	5		5	4	0	0	66	1.65	0.74	5
	الشعور بفقدان الهوية	2.5	3	5		.5		112	2.8	0.46	1
	صراع اللاجئين من ختلف الجنسيات	0	2	0	2	0	6	76	1.9	0.84	3
	المتغير ككل							1.95		0.44	مستوى متوسط

- يتضح من الجدول رقم (10) أنه جاء في الترتيب الأول الشعور بفقدان الهوية بمتوسط وزن مرجح (2.8) ، وجاء بالترتيب الثاني فقدان الأهل بمتوسط وزن مرجح (2.03) .وقد يعزى ذلك إلى سوء العلاقات الاجتماعية وتعدد المشكلات الاجتماعية للاجئ .

- ثم جاء بالترتيب الخامس الخوف والقلق والمعاملة السيئة من أصحاب بلد المهجر بمتوسط وزن مرجح (1.65) لكل منهما . وقد يرجع ذلك للمعاملة الحسنة من أصحاب اللجوء .
- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام للمشكلات الاجتماعية للاجئ كما يحددها الأخصائيين الاجتماعيين بلغ (1.95) وهو معدل متوسط .

جدول رقم (11)

المشكلات الاقتصادية للاجئ داخل بلد اللجوء (ن=40)

	المشكلات الاقتصادية	الاستجابات						المجموع المرجح	متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
		درجة كبيرة		درجة متوسطة		درجة منخفضة					
	صعوبة الانفاق على الغير	6	0	7	2.5		7.5	89	2.23	0.73	3
	الاستدانة المستمرة		2.5	6	5		2.5	84	2.1	0.59	4
	صوبة الحصول على مهنة مناسبة	6	0	9	7.5		2.5	91	2.28	0.68	1
	استغلال ظروف اللاجئ الاقتصادية	8	5	4	5		0	90	2.25	0.78	2
	المتغير ككل								2.21	0.54	مستوى متوسط

- تشير نتائج الجدول رقم (11) إلى أنه جاء في الترتيب الأول صعوبة الحصول على مهنة مناسبة وزن مرجح (2.28) ؛ ثم جاء بالترتيب الثاني استغلا ظروف اللجئ الاقتصادية بمتوسط وزن مرجح (2.25) . وقد يعزى ذلك إلى تنوع المشكلات الاقتصادية التى تواجه اللاجئ .
- وجاء بالترتيب الرابع الاستدانة المستمرة بمتوسط وزن مرجح (2.1) . وقد يرجع ذلك إلى قلة أعداد اللاجئين أو توفر عمل بمستوى معيشى مناسب .

- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام للمشكلات الاقتصادية للاجئ كما يحددها الأخصائيين الاجتماعيين بلغ (2.21) وهو معدل متوسط .

جدول رقم (12)

المشكلات النفسية للاجئ داخل بلد اللجوء (ن=40)

	المشكلات النفسية	الاستجابات						المجموع المرجح	متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
		درجة كبيرة		درجة متوسطة		درجة منخفضة					
	الشعور بالنقص والدونية	7.5	3	2.5	0	0		67	1.68	0.76	7
	الشعور بالخوف من المستقبل	7.5	5			.5	1	112	2.8	0.56	1
	القلق على الاسرة	0	7	2.5	5	7.5		73	1.83	0.75	4
	الشعور بالاهانة المستمرة	5	6	0	8	5		68	1.7	0.72	6
	الشعور بالاكتئاب	0	4	2.5		7.5		97	2.43	0.78	2
	الشعور بالعدوانية	0	5	7.5		2.5		87	2.18	0.78	3
	الميل الى العزلة الاجتماعية	2.5	1	7.5	0	0		69	1.73	0.82	5
	الشعور بالتوتر المستمر	5		.5	1	7.5		55	1.38	0.74	9
	الشعور بالاحباط	7.5			1	7.5		56	1.4	0.78	8
	المتغير ككل								1.9	0.43	مستوى متوسط

- يتضح من الجدول رقم (12)أنه جاء في الترتيب الأول الشعور بالخوف على المستقبل بمتوسط وزن مرجح (2.8) ؛ ثم جاء بالترتيب الثانى الشعور بالاكتئاب بمتوسط وزن مرجح (2.43) . وقد يرجع ذلك إلى الشعور المستمر للاجئ بمشكلات وصعوبات نفسية نتيجة عدم افراغ طاقاتهم واستثمار مواهبهم .
- ثم جاء في الترتيب التاسع الشعور بالتوتر بمتوسط وزن مرجح (1.38) . وقد يعزى ذلك إلى الميل الى الاستقرار فى بلاد المهجر والتعايش مع المواقف الحياتية .
- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام للمشكلات النفسية للاجئ كما يحددها الأخصائيين الاجتماعيين بلغ (1.9) وهو معدل متوسط .

جدول رقم (13)

احتياجات اللاجئ داخل بلد اللجوء (ن=40)

	الاحتياجات	الاستجابات						المجموع المرجح	متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
		درجة كبيرة		درجة متوسطة		درجة منخفضة					
	توفير عمل مناسب	2	5	4	5		0	98	2.45	0.68	2
	توفير الرعاية الصحية	4	0	1	7.5		2.5	99	2.48	0.72	1
	توفير مسكن ملائم				5	2	0	50	1.25	0.54	8
	التأهيل الاجتماعى فى بلاد المهجر		.5	3	2.5	4	0	59	1.48	0.64	6
	بناء روابط اجتماعية قوية			4	5	4	0	58	1.45	0.6	7
	توفير الاحتياجات الاساسية		2.5	2	0	9	7.5	70	1.75	0.81	5
	المساندة الاجتماعية	9	7.5	4	5		7.5	92	2.3	0.76	3
	تسهيل الاجراءات الروتينية	2	0	1	7.5	7	2.5	75	1.88	0.85	4
	المتغير ككل								1.88	0.45	مستوى متوسط

- يتضح من الجدول رقم (13) أنه جاء في الترتيب الأول توفير الرعاية الصحية بمتوسط وزن مرجح (2.48) ، وجاء بالترتيب الثاني توفير عمل مناسب بمتوسط وزن مرجح (2.45) .وقد يعزى ذلك إلى ميل اللاجئ الى الافراغ و التنفيس الوجدانى من خلال أعمال واتخلاطه بالبشر .
- ثم جاء فى الترتيب الثامن توفير مسكن ملائم بمتوسط وزن مرجح (1.25) . وقد يرجع ذلك إلى توفير المسكن بسهولة بمجرد دخول اللاجئ لبلد المهجر .
- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لاحتياجات اللاجئ كما يحددها الأخصائيين الاجتماعيين بلغ (1.88) وهو معدل متوسط .

جدول رقم (14)

مدى إقبال اللاجئ على ممارسة برامج التأهيل المهني (ن=40)

	ممارسة برامج التأهيل المهني	الاستجابات						المجموع المرجح	متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
		درجة كبيرة		درجة متوسطة		درجة منخفضة					
	أعمال نجارة	5	8	0	6		5	92	2.3	0.72	1
	أعمال حدادة	7.5	1	5	8	7.5	1	80	2	0.75	3
	أعمال كهرباء	2.5		5	4	2.5	7	72	1.8	0.79	4
	أعمال طباعة	7.5	5	2.5	7	0		87	2.18	0.75	2
	أعمال جلود	2.5		5	4	2.5	7	72	1.8	0.79	4
	أعمال سجاد	5				5	4	52	1.3	0.72	5
	أعمال خياطة	5				5	4	52	1.3	0.72	5
	المتغير ككل								1.81	0.43	مستوى متوسط

- يشير الجدول رقم (14)إلى أنه جاء في الترتيب الأول أعمال نجارة بمتوسط وزن مرجح (2.3) ، وجاء بالترتيب الثانى أعمال طباعة بمتوسط وزن مرجح (2.18). وقد يعزى ذلك إلى توافر

متخصصين ذوى خبرة فى ممارسة هذه الحرف أكثر من غيرها أو التشجيع المستمر وسهولة ممارسة تلك الحرف عن غيرها .

- ثم جاء فى الترتيب الخامس أعمال سجاد و أعمال خياطة بمتوسط وزن مرجح (1.3) لكل منهما . وقد يرجع ذلك إلى ضعف شعور اللاجئ بقيمة هذه الحرف وأنها تتناسب أكثر مع الإناث أكثر من الذكور .
- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط العام لبرامج التأهيل المهنى للاجئ كما يحددها الأخصائيين الاجتماعيين بلغ (1.81) وهو معدل متوسط .

جدول رقم (15)

صعوبات ترجع للأخصائيين الاجتماعيين (ن=40)

	صعوبات ترجع للأخصائيين الاجتماعيين	الاستجابات						المجموع المرجح	متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
	الخبرة المحدودة للأخصائيين الاجتماعيين فى العمل مع اللاجئين	1	2.5	7	2.5			99	2.48	0.6	2
	عدم قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على تكوين علاقات مهنية مع اللاجئين	3	2.5	5	7.5	2	0	81	2.03	0.8	8
	قلة إطلاع الأخصائيين الاجتماعيين على ما هو جديد فى تصميم البرامج	8	5	6	0		5	92	2.3	0.72	4
	كثرة المسئوليات الملقاة على عاتق الأخصائيين الاجتماعيين	6	5	1	7.5		.5	103	2.58	0.64	1
	اهتمام الأخصائيين الاجتماعيين بالجوانب الإدارية دون الممارسة المهنية	7	2.5	3	2.5	0	5	87	2.18	0.81	7
	ضعف قدرة الأخصائيين							8	2.	0.8	6

	الاجتماعيين على تطبيق النظريات العلمية التى تساعد على الحماية الاجتماعية اللاجئين	8	5	2	0	0	5	8	2	2	
	انفراد الأخصائيين الاجتماعيين بتصميم برامج اللاجئين دون مشاركتهم	0	0	3	2.5		7.5	3 9	2. 33	0.7 6	3
	إهمال الأخصائيين الاجتماعيين لبعض اللاجئين أثناء ممارسة البرامج	9	7.5	1	7.5	0	5	8 9	2. 23	0.8 3	5
	المتغير ككل								2 .29	0 .45	مستوى متوسط

- يوضح الجدول رقم (15) أنه جاء في الترتيب الأول كثرة المسئوليات الملقاة على عاتق الأخصائيين الاجتماعيين بمتوسط وزن مرجح (2.58) ، وجاء بالترتيب الثانى الخبرة المحدودة للأخصائيين الاجتماعيين فى العمل مع اللاجئين بمتوسط وزن مرجح (2.48) . وقد يرجع ذلك إلى قيام إدارة المؤسسة بصقل الأخصائى الاجتماعى بأعباء إدارية ؛ بالاضافة إلى أن غالبية الأخصائيين الاجتماعيين تقل خبراتهم فى مجال الأحداث الجانحين عن 5 سنوات وصعوبة هذا المجال وخطورته فى الوقت ذاته .
- بينما جاء بالترتيب الثامن عدم قدرة الأخصائيين الاجتماعيين على تكوين علاقات مهنية مع الأحداث بمتوسط وزن مرجح (2.03) . وقد يعزى ذلك إلى قدرة الأخصائى الاجتماعى على تكوين علاقات مهنية مع اللاجئين نظراً لطبيعة دراسته النظرية والعملية ثم خبره فى هذا المجال .
- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلى أن المتوسط للصعوبات التى ترجع للأخصائيين الاجتماعيين بلغ (2.29) وهو معدل متوسط .

جدول رقم (16)

صعوبات ترجع لفريق العمل (ن=40)

	صعوبات ترجع لفريق العمل	الاستجابات						المجموع المرجح	متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
	ضعف التكامل بين أدوار فريق العمل	3	7.5	4	5		.5	100	2.5	0.64	1
	تدنى اقتناع فريق العمل بالدور المهني للأخصائي الاجتماعي	9	7.5	8	5		.5	96	2.4	0.63	2
	الخبرة المحدودة لأعضاء فريق العمل فى مجال رعاية اللاجئين	9	7.5	7	2.5		0	95	2.38	0.67	3
	غياب الأهداف المشتركة بين أعضاء فريق العمل	7	2.5	7	2.5		5	91	2.28	0.72	5
	عدم تحديد الأدوار الخاصة بأعضاء فريق العمل	7	2.5	6	0		7.5	90	2.25	0.74	6
	عدم رغبة أعضاء الفريق فى العمل التعاوني	8	5	7	2.5		2.5	93	2.33	0.69	4
	إهانة بعض أعضاء فريق العمل اللاجئين باستمرار	6	0	7	2.5		7.5	89	2.23	0.73	7
	المتغير ككل								2.34	0.57	مستوى

				متوسط

- يوضح الجدول رقم (16) أنه جاء في الترتيب الأول ضعف التكامل بين أدوار فريق العمل بمتوسط وزن مرجح (2.5) ؛ ثم جاء بالترتيب الثاني تدنى اقتناع فريق العمل بالدور المهنى للأخصائي الاجتماعى بمتوسط وزن مرجح (2.4) وقد يعزى ذلك إلى وجود فجوة فى العمل بين الأخصائى الاجتماعى والأخصائى النفسى وعدم التكامل بينهما وذلك لعدم اقتناع كل منهما بدور الآخر؛ ذلك إلى جانب احساس باقى أعضاء فريق العمل بأن عمل الأخصائى الاجتماعى إدارى وعدم اقتناعهم بأهمية دوره فى المؤسسة .
- ثم جاء بالترتيب السابع إهانة بعض أعضاء فريق العمل للاجئين باستمرار بمتوسط وزن مرجح (2.23) . وقد يعزى ذلك إلى معرفة أعضاء فريق العمل بخطورة إهانة اللاجئين ومدى تأثيرها البالغ على زيادة شعور اللاجئ .
- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط للصعوبات التى ترجع لفريق العمل بلغ (2.34) وهو معدل متوسط .

جدول رقم (17)

صعوبات ترجع للاجئين انفسهم (ن=40)

	صعوبات ترجع للأجئين أنفسهم	الاستجابات						المجموع المرجح	متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
	عدم اتفاق جماعة اللاجئين على نوعية البرامج	6	0	9	7.5		2.5	91	2.28	0.68	6
	تباين رغبات أعضاء جماعة الاجئين بما لا يتفق مع برامج ولوائح المؤسسة	7	2.5	8	5		2.5	92	2.3	0.69	5
	التصرفات العدوانية للاجئين أثناء ممارسة البرامج	3	7.5	5	7.5			101	2.53	0.6	1
	عدم قدرة اللاجئين على التعبير الدقيق عن احتياجاتهم الفعلية	3	7.5	4	5		.5	100	2.5	0.64	2
	عدم تقبل أعضاء اللاجئين للأخصائي الممارس	8	5	8	5		0	94	2.35	0.66	3
	انسحاب اللاجئين من المشاركة الفعلية فى ممارسة	7	2.5	9	7.5		0	93	2.33	0.33	4

	البرامج										
	العدوان المتبادل بين اللاجئين أثناء ممارسة البرامج	8	5	5	7.5		7.5	91	2.28	0.75	7
	المتغير ككل								2.36	0.45	مستوى مرتفع

- يتضح من الجدول رقم (17) أنه جاء في الترتيب الأول التصرفات العدوانية للاجئين أثناء ممارسة البرامج بمتوسط وزن مرجح (2.53) ؛ ثم جاء بالترتيب الثانى عدم قدرة اللاجئين على التعبير الدقيق عن احتياجاتهم الفعلية بمتوسط وزن مرجح (2.5) . وقد يرجع ذلك لعدم احساس اللاجئين بجدوى مؤسسات التاهيل والحماية لهم .

- بينما جاء بالترتيب السابع العدوان المتبادل بين اللاجئين بمتوسط حسابى (2.28) . وقد يعزى ذلك إلى قيام الأخصائى الاجتماعى بدوره فى تدعيم روح التعاون بين اللاجئين .

- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط للصعوبات التى ترجع للاجئين بلغ (2.36) وهو معدل مرتفع .

جدول رقم (18)

صعوبات ترجع للمؤسسة (ن=40)

	صعوبات ترجع للمؤسسة	الاستجابات						المجموع المرجح	متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
	ضعف الموارد البشرية بالمؤسسة	0	0	3	2.5		7.5	93	2.33	0.76	4
	قصور الإمكانيات المادية اللازمة لممارسة البرامج	2	5	4	5		0	98	2.45	0.68	2
	محدودية وقت المؤسسة المخصص لممارسة البرامج	6	0	8	5		5	90	2.25	0.71	6
	ضعف اهتمام المسئولين بالمؤسسة ببرامج العمل مع جماعات اللاجئين	9	7.5	3	2.5		0	91	2.28	0.78	5
	تعقد الإجراءات الإدارية الخاصة بممارسة البرامج	2	5	3	2.5		2.5	97	2.43	0.71	3
	إهمال الاستعانة	7	7.5		0		2.5	102	2.55	0.71	1

	بمتخصصين ذوى خبرة فى الإشراف على البرامج										
	المتغير ككل								2.38	0.49	مستوى مرتفع

- يشير الجدول رقم (18) إلى أنه جاء في الترتيب الأول إهمال الاستعانة بمتخصصين ذوى خبرة فى الإشراف على البرامج بمتوسط وزن مرجح (2.55) ، وجاء بالترتيب الثاني قصور الإمكانيات المادية اللازمة لممارسة البرامج بمتوسط وزن مرجح (2.45) . وقد يعزى ذلك إلى ضعف تمويل تلك المؤسسات لمعالجة قصور الامكانات المادية والبشرية فيها أو لعدم رغبتها فى التطور والتجديد وانغلاق الإدارة على ذاتها .
- ثم جاء بالترتيب السادس محدودية وقت المؤسسة المخصص لممارسة البرامج بمتوسط وزن مرجح (2.25) . وقد يرجع ذلك إلى تقسيم أوقات المؤسسة والعمل معها .
- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط للصعوبات التى ترجع للمؤسسة بلغ (2.38) وهو معدل مرتفع .

جدول رقم (19)

ترتيب الصعوبات (ن=40)

	الصعوبات	متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
	صعوبات ترجع للأخصائيين الاجتماعيين	2.29	0.45	4
	صعوبات ترجع لفريق العمل	2.34	0.57	3
	صعوبات ترجع للاجئين أنفسهم	2.36	0.45	2
	صعوبات ترجع للمؤسسة	2.38	0.49	1
	المتغير ككل	2.33	0.4	مستوى متوسط

- تشير نتائج الجدول رقم (19) إلى أنه جاء في الترتيب الأول صعوبات ترجع للمؤسسة بمتوسط وزن مرجح (2.38) ؛ ثم جاء بالترتيب الثاني صعوبات ترجع للأجئين أنفسهم بمتوسط وزن مرجح (2.36) . وقد يرجع ذلك لطبيعة المؤسسة من حيث ضعف الامكانات المادية بالمؤسسة

وقلة الاستعانة بمتخصصين ذوى خبرة فى ممارسة البرامج ؛ كذلك طبيعة اللاجئين من حيث طبيعة تكوينهم وتنشئتهم .

- ثم جاء فى الترتيب الخامس صعوبات ترجع للأخصائيين الاجتماعيين بمتوسط وزن مرجح (2.29) . وقد يعزى ذلك لخبرة الأخصائى الاجتماعى أو لتحيز الأخصائى الاجتماعى لذاته وعدم التصريح بأنه معرقل بالمؤسسة .
- وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط لترتيب الصعوبات كما يحددها الأخصائيين الاجتماعيين بلغ (2.33) وهو معدل متوسط .

جدول (20)

مقترحات تفعيل مواجهة معوقات تحقيق الحماية الاجتماعية للاجئين (ن=40)

م	المقترحات	الاستجابات						المجموع المرجح	متوسط الوزن المرجح	الانحراف المعياري	الترتيب
		نعم		إلى حد ما		لا					
1	استخدام مهارة اللوبى لدعم قضايا اللاجئين	0	5		2.5		.5	109	2.73	0.51	1
2	تتذامن المؤسسات المعنية باللاجئين	5	2.5	4	5		.5	104	2.6	0.55	6
3	مراعاة المرونة فى برامج وأنشطة تلك المؤسسات	2	5	6	0			100	2.5	0.6	10
4	توفير الموارد البشرية بالمؤسسة	0	5		2.5		.5	109	2.73	0.51	1
5	توفير الإمكانيات المادية اللازمة لممارسة البرامج	3	7.5	6	0		.5	102	2.55	0.55	8
6	بث روح التعاون بين أعضاء فريق العمل بالمؤسسة	3	7.5	5	7.5			101	2.53	0.6	9
7	توافر نشرات مطبوعة عن المؤسسة	0	0	9	7.5		.5	99	2.48	0.55	11
8	توعية جماعات اللاجئين بأهمية ممارسة البرامج	4	0	5	7.5		.5	103	2.58	0.55	7
9	تشجيع جماعات اللاجئين على ممارسة البرامج	7	7.5	2	0		.5	106	2.65	0.53	3

10	الاستعانة بمتخصصين ذوى خبرة فى ممارسة برامج جماعات اللاجئين	6	5	3	2.5		.5	105	2.63	0.54	4
11	وضع توصيف دقيق للدور المهني الذي يقوم به الأخصائى الاجتم	7	2.5	0	0		.5	94	2.35	0.62	12
12	تنظيم الدورات التدريبية المتخصصة لرفع كفاءة الأخصائيين الاجتماعيين بالمؤسسة	7	7.5	2	0		.5	106	2.65	0.53	3
13	عقد الدورات التدريبية اللازمة لأعضاء فريق العمل مبالمؤسسة	8	0		2.5		.5	105	2.63	0.63	5
14	الضغط على المسئولين لتوفير الدعم اللازم	9	2.5		2.5			107	2.68	0.57	2
المتغير ككل									2.59	0.42	مستوى مرتفع

تشير نتائج الجدول رقم (20) إلى مجموعة من المقترحات التي يمكن أن تساهم في التغلب معوقات تحقيق الحماية الاجتماعية للاجئين ، حيث :

7- جاء في الترتيب الأول استخدام مهارة اللوبى لدعم قضايا اللاجئين بمتوسط وزن مرجح (2.73) ؛

8- ثم جاء بالترتيب الثانى الضغط على المسئولين لتوفير الدعم اللازم بمتوسط وزن مرجح (2.68) وهذا إنما يعكس ضعف الموارد المادية والبشرية المتاحة بالمؤسسة .

9- ثم جاء بالترتيب الثالث تنظيم الدورات التدريبية المتخصصة لرفع كفاءة الأخصائيين الاجتماعيين بالمؤسسة بمتوسط وزن مرجح (2.65).

10- بينما الترتيب الرابع الاستعانة بمتخصصين ذوى خبرة فى ممارسة برامج جماعات اللاجئين بمتوسط وزن مرجح (2.63).

11- بينما جاء بالترتيب الثانى عشر وضع توصيف دقيق للدور المهني الذي يقوم به الأخصائى الاجتماعى بمتوسط وزن مرجح (2.35) وقد يعزى ذلك إلى معرفة وتحديد الدور المهنى للأخصائى الاجتماعى بالمؤسسة .

وبالنظر للجدول نجد أن نتائجه تشير إلي أن المتوسط للمقترحات وترجع للأخصائيين الاجتماعيين بلغ (2.29) وهو معدل متوسط .

خاتمة الدراسة :

1- الأساس القانوني لحماية اللاجئين هو اتفاقية الأمم المتحدة لعام (1951) الخاصة بوضع اللاجئين والبروتوكول الخاص بوضع اللاجئين لعام 1967، وهما يشكلان بالإضافة للنظام الأساسي للمفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين القانون الدولي للاجئين.

2- هناك العديد من الدول لم تنضم إلى الاتفاقيات الدولية المتعلقة باللاجئين، ويعود ذلك إلى سوء الفهم السائد عن الآثار التي يرتبها اللجوء على الدول المنظمة.

3- أن بداية الحماية الدولية للاجئين هي ضمان دخولهم إلى بلد اللجوء ومنحهم اللجوء بموجب القواعد الدولية التي تقتضي باحترام حقوق الإنسان الجوهرية، ومن أهمها عدم الإعادة القسرية للاجئين.

4- بشأن مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين لتفعيل الحقوق القانونية الواردة في اتفاقية الأمم المتحدة لعام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين وتركيز عملها على توفير الحماية الدولية للاجئين وإيجاد الحلول المناسبة لمشكلة اللجوء من خلال تسهيل العودة الطوعية للاجئين إلى بلدانهم الأصلية في حال توفر الظروف الملائمة ومساعدة اللاجئين على الدمج في المجتمعات المضيفة أو إعادة توطينهم.

5- إنشاء العديد من المنظمات والوكالات الدولية الخاصة بحماية اللاجئين والتي كان آخرها المفوضية السامية والتي تعتبر اليوم أكبر وكالة دولية حكومية متخصصة بتوفير الحماية والمساعدة للاجئين وغيرهم من الذين يدخلون ضمن ولايتها، بالتنسيق والشراكة مع غيرها من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية.

6- التشجيع على إنشاء منظمات دولية جديدة تأخذ على عاتقها الاهتمام بفئات أخرى غير اللاجئين كالنازحين داخلياً وعديمي الجنسية، وجعل اختصاص المفوضية يقتصر على اللاجئين وطالبي اللجوء والعائدين من أجل تخفيف الأعباء عليها.

مراجع الدراسة

1- عمر سلمان صالح النعيمي: الحماية الدولية اللاجئين، رسالة ماجستير، جامعة بيروت العربية، بيروت، لبنان، ص38.

2- حنان عبد الفتاح السيد: تقويم مؤسسات رعاية اللاجئين في مكافحة إعادة التوطين، مصر، مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية، العدد 39، المجلد 10، 2015، ص139.

3- طلعت مصطفى السروجي: الخدمة الاجتماعية وقضايا الإصلاح نحو برنامج لضمان الجودة في تعليم الخدمة الاجتماعية، وزارة التعليم العالي، لجنة قطاع الخدمة الاجتماعية، 2016.

4- منظمة العفو الدولية: التصدي للأزمة العالمية للاجئين من التخلي عن المسئولية التي تقاسمها، مطبوعات منظمة العفو الدولية، ط1، 2016، ص68.

5- محسن عوض: حقوق الإنسان في الوطن العربي، القاهرة، تقرير المنظمة العربية لحقوق الإنسان عن حالة حقوق الإنسان في الوطن العربي، 2015، 187.

6- عبد الكريم علوان: الوسيط في القانون الدولي العام المبادئ العامة، عمان، الأردن، دار الثقافة، ط6، 2012، ص117.

7- رابحة سيف علام: اللاجئون والقوميات بين الهروب والملاحقة، مصر، مجلة الديمقراطية، وكالة الأهرام، العدد66، المجلد 17، 2017، ص117.

8- زهيرة بوراس: تداعيات أزمة اللاجئين السوريين على الأمن الأوروبي، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة العربي الجسمي، 2016.

9- عبد القادر خلق اليافي: دور الإعلام الفلسطيني في دعم حقوق المرأة الفلسطينية اللاجئة من وجهة نظر طالبات كليات الإعلام في قطاع غزة، رسالة ماجستير، كلية الإعلام، جامعة الشرق الأوسط، 2013، ص ص 23-40.

10- Robert L. Barker, The Social Work Dictionary, 2nd Edition, National Association of Social Workers, Washington, DC., 1991, P.119.

11- David Cox, Manohar Pawar: International Social work, Issues, Strategies, and Programs, Sage Publication Inc., California, 2006, P.20.

12- طلعت مصطفى السروجي: الخدمة الاجتماعية الدولية، القاهرة، مكتبة الأنجلو المصرية، 2010، ص25.

13- David Cox: Power International Social Work Issues, Strategies and Programs London SAGE Publications, 2006.

14- Cesc- Haikeck, D. A Lotefal: New Immigrants Affected by the Shock Aharb. Ahtatajat Community and Resource Assessment, Wilfaried Laurier Canada's University, PMajsta, 1997.

15- إلهام فرماوي عبد الرحيم: الخدمات الاجتماعية والصحية والتعليمية المقدمة للاجئين الفلسطينيين، القاهرة، رسالة ماجستير غير منشورة بكلية البنات، جامعة عين شمس، 2001.

16- عزة علي شحاتة فرج: مشكلات اللاجئين في القاهرة، بحث منشور في المؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرون- الخدمة الاجتماعية والرعاية الإنسانية في مجتمع متغير، المجلد الرابع عشر، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، مارس 2008، ص6903.

17- Richard Gray: Julia Stroud; Stanford Chiripanyang: To Prepare Medical and Social Work Students for Practice with Refuges and Asyum Issueza, Arice, 2000.

18- أحمد فليح الجبور: التنظيم القانوني للجوء على الصعيدين الدولي والوطني، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الإسراء الخاصة، الأردن، 2010.

19- عمر مسلمان صالح: الحماية الدولية للاجئين، رسالة ماجستير، جامعة بيروت العربية، بيروت، لبنان، 2011.

20- Emillia E. Martinez Brawely Immigration and Social Work, Contrasting Practice and Education, Social Work Education, Volume 30, Issue, February 2011.

21- يزن محمود إبراهيم: الدور الدفاعي للجان الشعبية العامة مع اللاجئين الفلسطينيين، رسالة ماجستير، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2011، ص ص234-236.

22- وليد سليمان عبد الموجود: معوقات ممارسة طريقة تنظيم المجتمع في المنظمات الدولية غير الحكومية العاملة في مجال الحماية الدولية للاجئين، رسالة ماجستير، منشورة كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 2012.

22- Betancourt, T. Wehave Left One War and Etnea to her: The Loss of Resources, and the Nessures of Acculturation, and Relationships to Provide Care for the Child in the Somali Alosrallajh, American Psychological Cor Poration Association, Har USA., 2015.

23- Nelson, M.; Re Intrinsic Value and Family Roles Among Iraqi Re Fugees who Have Settled in the United States, The Families of the Definition, Journal of International Migration and Integration, Chlorine, Faculty, 2015.

25- حسين عطية أحمد الشبيلي: حماية اللاجئين في ظل القانون الدولي العام، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة آل البيت، الأردن، 2017.

1- 26- David Cox & Manohar Pawar : International Social Work , Issues , Strategies , and Programs , California : SAGE Publications , 2006 , p.73.

27- مدحت محمد أبو النصر : الخدمة الاجتماعية الدولية ، الاسكندرية ، المكتب الجامعي الحديث ، 2018 ،

ص 76.

28- أحمد صادق رشوان: إسهامات طريقة تنظيم المجتمع في تصميم وتنفيذ برامج الرعاية الاجتماعية لشباب قرى الخريجين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، 1996.

29- يحيى حسن درويش: معجم مصطلحات الخدمة الاجتماعية، دار نوبار للطباعة، القاهرة، 1998.

30- عبد العزيز سرحان: الأصول العامة للمنظمة الدولية، القاهرة، 1986، ص6.

31- عبد الله العريان: فكرة التنظيم الدولي، القاهرة، دار النهضة الحديثة، 1985، ص261.

32- عائشة راتب: المنظمات الدولية، القاهرة، دار النهضة العربية، 1975، ص30.

33- محمد رشدي محمد: تصور مقترح للخدمة الاجتماعية لتدعيم دور الجمعيات الأهلية لمواجهة آثار سياسات الغزو الاقتصادي، جامعة القاهرة، الكلية الخدمة الاجتماعية بالفيوم، المؤتمر العلمي السنوي العاشر، 2001، ص137.

34- John Foster: Knowwing Ours EL VES: A Brief History of Emerging Global Civil Society, Prepared for the 4th Civicus World Assembly August, Vancouver, B.C., Canada, 2001, P.7.

35- مظهر حريز محمود: القانون الدولي والقانون العراقي وعلاقتها باللاجئين الذين يبحثون عن اللجوء في العراق، أطروحة دكتوراه جامعة سانت، العراق، 2013، ص27.

36- فيل جورج بول ويلدنييج: العولمة والرعاية الإنسانية، ترجمة طلعت السروجي، القاهرة، المجلس العلمي للثقافة، المشروع القومي للترجمة، 2005، ص14.

37- إبراهيم قويدر: الحماية الاجتماعية الماهية والمفهوم- رؤية شمولية، بنغازي، دار الكتب الوطنية، 2005، ص13.

38- الآية 57- سورة التوبة.

39- دليل ميداني للمنظمات غير الحكومية: حماية اللاجئين، معجم ومصطلحات الرئيسية الخاصة بالحماية، ص31.

40-المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين: جدول أعمال بشأن الحماية الدولية، قسم الحماية الدولية، الطبعة الثانية، مارس2003، ص40.

(41) United Nations: Research Institute for Social Development (UNRISD), Compating Poverty and Inequality: Structure Change, Social Policy and Politics, 2010.

42- زياد عبد الصمد: دور المجتمع المدني في الحماية الاجتماعية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا (الأسكوا)، المنتدى العربي للسياسات الاجتماعية، بيروت، أكتوبر 2009، ص28.

43- المفوضية السامية للأمم المتحدة لشئون اللاجئين، اتفاقية منظمة الوحدة الإفريقية التي تحكم الجوانب المحددة لمشكلات اللاجئين في أفريقيا، أديس أبابا، أشبيليه للنشر والترجمة، 1969، ص3.

44- هبة خليل سعدي مبيني: اللاجئون الفلسطينيون بين الاغتراب والاندماج السياسي- دراسة حالة مخيم بلاطة، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، 2010، ص12.

45- مكتب المفوض السامي للأمم المتحدة لشئون اللاجئين: مدخل إلى الحماية الدولية للاجئين- حماية الأشخاص الذين هم موضع اهتمام المفوضية، سويسرا، مفوضية شئون اللاجئين للنشر، 2005، ص57.

46- خليل مصطفى البزايعة: تأثير اللاجئين العراقيين على الأردن، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة الشرق الأوسط، 2012، ص7.

47- عبد الحميد الوالي: التزامات الدولة في إطار اتفاقية الأمم المتحدة الخاصة باللاجئين، بحث منشور، جامعة اليرموك، مركز دراسات اللاجئين والنازحين والهجرة القسرية، الأردن، 1951، ص121.

48- خضراوي عقبة، منير بسكري: المنظمات الدولية الخاصة بحماية اللاجئين، الإسكندرية، مكتبة الوفاء، ط1، 2015، ص43.

49- أسامة علي السيد أحمد طنش: الحماية الاجتماعية في مصر- نحو سياسة اجتماعية متكاملة، القاهرة، دار المرسي للطباعة والنشر، 2011، ص762.

50- عزة علي شحاتة فرج: مشكلات اللاجئين في القاهرة، بحث منشور في المؤتمر العلمي الدولي الحادي والعشرون، الخدمة الاجتماعية والرعاية الإنسانية في مجتمع متغير، المجلد الرابع عشر، جامعة حلوان، كلية الخدمة الاجتماعية، مارس2008، ص6903.

51- Isabel Ortiz: Social Protection for Children- Key Policy Trends and Statistics/ International Labour Office, Social Protection Department, First Published, Geneva: ILO, 2015, P.9.

52- Guy Ryder: World Social Protection Report- Building Economic Recovery, Inclusive Development and Social Justice, International Labour Office, Geneva, 2014, P.9.

53- رشاد أحمد عبد اللطيف: دولة الحماية الاجتماعية والمواطنة، القاهرة، مطبعة المهندس، 2015، ص19.

54- Juile Newton: Making Social Protection Gender Sensitive for Inclusive Development in Sub- Sahran Africa Netherlands Ministry of Foreign Affairs, 2016, P.2.

55- أيمن أديب الهلسة: البديل الداخلي للحماية الدولية في ظل اتفاقية جنيف لسنة 1951 الخاص بالمركز القانوني للاجئ، الأردن، دراسات علوم الشريعة والقانون، العدد2، المجلد 34، 2007، ص341.

56- منى عطية خزام خليل: سياسات الحماية الاجتماعية للفئات المستضعفة في ضوء العولمة، الإسكندرية، المكتب الجامعي الحديث، 2016، ص189.

57- رشا سلامة أمانة: مبدأ عدم الإعادة القسرية للاجئين في القانون الدولي، أطروحة دكتوراه، جامعة النهرين، كلية الحقوق، العراق، 2015، ص52.

58- رشاد عفاف السيد: مدى سلطة الدولة في القانون الدولي في رد اللاجئين أو طردهم، مجلة العلوم القانونية والاقتصادية، جامعة عين شمس، العدد الثاني، يوليو 2000، ص3.

59- نجوى مصطفى حساوي: حقوق اللاجئين الفلسطينيين بين الشرعية الدولية والمفاوضات الفلسطينية، مركز الزيتونة للدراسات والاستشارات، بيروت، 2008، ص37.

60- مكتب الأمم المتحدة لحقوق الإنسان يتعهد بزيادة الاهتمام لمحنة اللاجئين الإرتريين في العالم، اللجنة الإعلامية المشتركة للحرب الديمقراطي والشعب ، 2008، ص2.

61- هشام حمدان: فكرة عن مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين (2017).

62- خالد عكاب حسون، أحمد سبهان أحمد: مرجع سبق ذكره، ص98.

63- بلمبد يوني محمد: وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني، بحث منشور، الأكاديمية العربية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد17، 2017، ص167.

64- خالد عكاب حسون، بشير سبهان أحمد: دور المفوضية السامية لشئون اللاجئين في حماية اللاجئين، مجلة جامعة تكريت القانونية والسياسية، المجلد2، السنة الخامسة، العدد 19، ص5.

65- أيمن أديب سلامة: مسئولية اتجاه طالب اللجوء، جامعة القاهرة، كلية الحقوق، رسالة دكتوراه، 2000، ص237.

66- Banner David K.: Gagne T. Elaine Designing Effective Organizations, Traditional & Trans for Motional Views, London, Sage Publications, 1995, P.5.

69- Scoott W., Richard: Organization Rationed, Natural and Opens Tens Third, Edition, New Tersey, Englewood Aliff, Prentice Hall, 1992, P.23.

67- Karen K.: Introduction to Social Work & Social Welfare, Critical Thinking Perspectives, United Kingdom: Thomson Brooks, Cole Second Edition, 2007, P.24.

69- عادل محمد زايد: السلوك التنظيمي للفرد والجماعة والمنظمة، مطابع الدار الهندسية، القاهرة، 2005، ص5.

70- نبيل محمد صادق: طريقة تنظيم المجتمع في المجتمع في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، دار الثقافة للطباعة والنشر والتوزيع، 2000، ص286.

71- عبد العزيز فهمي النوحي: الممارسة في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، الأقصى للطباعة، 2005، ص4.

72- Thomas Keeve Donald Magpies: Relationship in Social Services Practice (U.S.A.), Book Local Polishing, 1993, P.165.

73- Weil, M. & Garmbel, D.: Community Practice Models: Encyclopedia of Social Work, 19th Edition, 1995, P.594.

74- Marie, Weil: Community Practice Conceptual Models, Journal of Community Practice, Vol.(3), Numbers 3/4, 1996, P.52.

75- مدحت محمد أبو النصر: قواعد ومراحل البحث العلمي، القاهرة، مجموعة النيل العربية، 2004، ص131.

76- محمد عويس: البحث العلمي في الخدمة الاجتماعية، القاهرة، دار النهضة العربية، 2001، ص147.

77- أحمد الرشيدي: ورقة بحثية بعنوان مفوضية الأمم المتحدة لشئون اللاجئين، أعمال ندوة الحماية الدولية للاجئين، مركز البحوث والدراسات السياسية، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة القاهرة، 1997، ص195.

78- عبد الحميد والي: المفوضية السامية لشئون اللاجئين- تحديات دائمة في مواجهة معضلة اللجوء .

79- بلديوني محمد: وضع اللاجئين في القانون الدولي الإنساني، بحث منشور، الأكاديمية العربية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد17، 2017، ص167.

80- نصت المادة (22) من ميثاق الأمم المتحدة على الجمعية العامة أن تنشئ من الفروع الثانوية ما تراه ضرورة القيام بوظائفها.